

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير اقتصاديات التنمية

مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية (في قطاع غزة)

The Contribution Of The ICT Sector In The Economic Development Process

Case Study On Palestinian Companies In Gaza

إعدادُ الباحثِ

نشأت خليل قدورة عايش

إشرافُ

الدكتور

علاء الدين الرفاتي

قُدِّمَ هَذَا البَحْثُ إِسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي إِقْتِصَادِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ بِكُلِّيَّةِ التِّجَارَةِ فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

فبراير/2017م - جمادي ثاني/1438هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية (في قطاع غزة)

The Contribution Of The ICT Sector In The Economic Development Process

Case Study On Palestinian Companies In Gaza

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	نشأت خليل قدورة عايش	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم: ج س غ/36

التاريخ: 2017/04/12

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ نشأت خليل قدورة عايش لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية (في قطاع غزة)

The contribution of the ICT sector in the economic development process Case Study on Palestinian companies (in Gaza)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 15 رجب 1438 هـ، الموافق 2017/04/12م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً داخلياً	د. خليل أحمد النمروطي
.....	مناقشاً خارجياً	د. جابر حسين أبو جامع

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة



ملخص الدراسة

يوجد دور كبير لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتقاء وتطوير الدول وإن التطور الذي يعيشه العالم يرجع الى تطور هذا القطاع حيث يعمل على زيادة نموها الاقتصادي وتحسين قدراتها الاقتصادية وتبادل المنتجات من خلال شبكات الحاسوب وتوفير الخدمات المختلفة وتسهيل حصول المواطنين عليها ويعتبر محرك رئيس لعملية التنمية من خلال زيادة الدخل في معظم البلدان النامية والمتقدمة.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دراسة أجريت على شركات هذا القطاع العاملة في قطاع غزة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وكانت الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي مجتمع وعينة الدراسة حيث استخدم أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة حيث تم توزيع (47) استبانة على الشركات العاملة في هذا المجال.

توصلت الدراسة الى أن شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملة في قطاع غزة هي شركات ذات حجم صغير جداً سواء من حيث عدد الموظفين أو الفنيين أو المهندسين المختصين، وأن توفر المقدرات المادية والبرمجيات وزيادة شبكات الاتصال وتطوير مهارات العاملين في هذا المجال يزيد الإنتاجية ويعمل على زيادة دخل العاملين في هذا المجال.

أوصت الدراسة بضرورة دمج الشركات المتقاربة لتحقيق الميزة التنافسية محلياً وعالمياً والعمل على تطوير شبكات الاتصال بما يتلاءم مع التطور العالمي في هذا المجال وضرورة الاهتمام بهذا القطاع والعمل على تطويره من خلال ضخ استثمارات كبيرة فيه.

Abstract

ICT sector has a major role in improvement and development of countries. The current development of the world is significantly related to the development of this sector, which fosters the economic growth and improves the economic capabilities through the exchange of products through computer networks. It also provides various services, and facilitates their access to citizens. Thus, it is considered as a main engine of the development process through increasing the national income in most developing and developed countries.

The study aimed to find out the extent of the contribution of the ICT sector in the economic development process through studying the companies in this sector operating in the Gaza Strip.

The study used the descriptive and analytical approach. The study population, and sample, was the companies operating in the ICT sector in Gaza, where the method of comprehensive survey was used in the distribution of the questionnaire to 47 sampling units.

The study concluded that ICT companies operating in the Gaza Strip are very small in size in terms of the number of employees, technicians, and specialized engineers. The provision of physical and software resources, and the improvement of communication networks and technical capacities in these companies are believed to be essential factors that help improve employees' productivity and income in this field.

The study recommended that there is a need to merge the small but related companies to increase the potential of international and local competition between the ICT sector companies. There is also a need to develop communication networks in line with the global developments in this area, and to pay more attention to substantial investments in this vital sector.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة: 105]

إهداء

الى روح والدي العزيزين (أبي وأمي) داعياً الله لهم بالمغفرة والرحمة

الى زوجتي الحبيبة التي رافقتني درب حياتي

الى أبنائي الأحبة: محمود، محمد، آية، أحمد.....

الى اخوتي وأخواتي الذين كانوا سنداً لي في حياتي

الى جميع أصدقائي وأحبائي

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

عملاً بقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور علاء الدين الرفاتي الذي تكرم بالاشراف على رسالتي وقدم لي النصح والإرشاد حتى وصل العمل الى ما وصل اليه.

وكما أتقدم بالشكر لأساتذتي في كلية التجارة وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد مقداد والأستاذ الدكتور سمير صافي والدكتور خليل النمروطي والدكتور سيف الدين عودة والى جميع العاملين في الكلية وزملائي الأعزاء في الدراسة.

الباحث

نشأت خليل عايش

قائمة المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	ملخص الدراسة
.....	Abstract خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
هـ	إهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ك.....	قائمة الجداول
ل.....	قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية
م.....	قائمة الملاحق
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2.....	مقدمة:
3.....	مشكلة الدراسة:
3.....	أهداف الدراسة:
4.....	فرضيات الدراسة:
4.....	متغيرات الدراسة:
5.....	أهمية الدراسة:
5.....	منهجية الدراسة:
5.....	مصادر المعلومات:
5.....	مجتمع وعينة الدراسة:
6.....	أداة الدراسة:
6.....	الدراسات السابقة:
10.....	التعليق على الدراسات السابقة:
12.....	الفصل الثاني اقتصاديات المعرفة

13	1 مقدمة
14	1-1 المبحث الأول مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات
14	2-1 مجتمع المعلومات:
15	3-1 تعريف تكنولوجيا المعلومات:
15	4-1 مكونات تكنولوجيا المعلومات:
16	5-1 المعلومات ووظائف تكنولوجيا المعلومات:
17	6-1 مزايا استخدام التكنولوجيا:
18	7-1 أهمية التكنولوجيا:
22	2 المبحث الثاني اقتصاد المعرفة
22	8-2 نشأة اقتصاد المعرفة:
23	9-2 اقتصاد المعرفة
23	10-2 الخصائص الاقتصادية للمعلومات
26	11-2 التجارة الالكترونية:
28	12-2 التسويق الالكتروني:
30	3 الفصل الثالث التنمية الاقتصادية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين
31	1-3 ماهية التنمية:
31	2-3 مفهوم التنمية:
32	3-3 تطور مفهوم التنمية:
32	4-3 التنمية والتغيير:
32	5-3 التنمية والنمو:
33	6-3 التنمية في الاسلام:
34	7-3 أهداف التنمية الاقتصادية:
35	8-3 نظريات التنمية الاقتصادية:
37	9-3 مكونات التنمية:

10-3	أبعاد التنمية:	40
11-3	أنواع التنمية:	41
11-3	علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية:	43
12-3	وظائف تكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية:	43
13-3	أبعاد تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للتنمية	44
14-3	دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية:	45
15-3	الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية	47
16-3	بعض الآثار السلبية لهذا القطاع على عملية التنمية	47
17-3	التنمية بين المعلوماتية والعولمة:	47
18-3	تكنولوجيا المعلومات والتنمية الصناعية:	48
19-3	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين	50
20-3	واقع الاتصالات والانترنت في قطاع غزة	54
21-3	الترتيب الدولي على مقياس التنمية لتكنولوجيا فلسطين	55
22-3	المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:	55
23-3	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين	57
24-3	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك التنمية المكبل	62
4	الفصل الرابع الدراسة العملية	64
1-4	مقدمة:	65
2-4	منهج الدراسة:	65
3-4	مصادر المعلومات:	65
5-4	مجتمع الدراسة:	66
6-4	عينة الدراسة:	66
7-4	أداة الدراسة:	67
8-4	خطوات بناء الاستبانة:	68

68	9-4 صدق الاستبانة:
70	10-4 نتائج التحليل واختبار فرضيات الدراسة
78	5 الفصل الخامس النتائج والتوصيات
79	1-5 أولاً النتائج:
80	2-5 ثانياً: التوصيات:

قائمة الجداول

- جدول (3.1): يوضح مدى تطور حجم الإنتاج وعدد المؤسسات العاملة وعدد العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات من سنة 2000 وحتى 2015 (وحدة القياس بالمليون دولار) 51
- جدول (3.2): عدد خطوط الهاتف الرئيسية وأعداد المشتركين في الهاتف الخليوي الفلسطيني حسب المنطقة في الفترة ما بين 2012-2015 52
- جدول (3.3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقومي والاجمالي المتاح 54
- جدول (3.4) يوضح المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة 55
- جدول (3.5): عدد الهواتف الثابتة لكل 100 من السكان حسب الدولة سنوات مختارة 60
- جدول (3.6): عدد الهواتف النقالة لكل 100 من السكان حسب الدولة، سنوات مختارة. 61
- جدول(4.1): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد العاملين في المؤسسة 66
- جدول(4.2): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد المهندسين المختصين 66
- جدول(4.3): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد الفنيين 67
- جدول (4.4): مقياس ليكرت الخماسي - درجات 68
- جدول (4.5): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الاول مع الدرجة الكلية للمحور 69
- جدول (4.6): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب 71
- جدول (4.7): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب 72
- جدول (4.8): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب 74
- جدول (4.9): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب 76

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية

- شكل (3.1): التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص والاهلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي 2015 49
- شكل (3.2): العاملين حسب النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) 50
- شكل (3.3): مقارنة بين عدد مشتركى الانترنت والسعة الاجمالية للانترنت من عام 2005 وحتى عام 2015 54
- شكل(3.4): مخطط يوضح انتشار استخدام الانترنت في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تقرير البنك الدولي 2015 61
- شكل(3.5): مخطط يوضح انتشار استخدام الهاتف النقال في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تقرير البنك الدولي 2015 63

قائمة الملاحق

- ملحق رقم (1): الاستبانة الأولية 89
- ملحق رقم (2): الاستبانة النهائية 93
- ملحق رقم (3): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة 96

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

نعيش اليوم ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسفرت عن ظهور مجتمع جديد باحتياجات جديدة خلقت معه مفاهيم جديدة تعتبر التنمية أهم ركائزه الأساسية تهدف الى دفع عجلة التقدم ، حيث تعتبر التنمية سياسة وطنية أكثر منها جهود ومبادرات فردية يجب أن تكون مضبوطة ببرامج وسياسات في فترات محددة .

لقد حققت بعض الاقتصادات في النصف الثاني من القرن العشرين معدلات نمو مرتفعة، حيث تمكنوا من الاستفادة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وحافظوا على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية مع تحقيق مستوى عال من الادخارات لتمويل الاستثمارات، وعملوا على بناء إطار مؤسسي يميزه الحكم الرشيد في إدارة السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو. تميزت هذه الاقتصادات التي حققت النمو بانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي- تعتبر من أهم السمات التي ميزت هذه الاقتصادات- مستفيدة بذلك من تدفقات المعرفة واتساع الأسواق العالمية مما مكنها من تصريف منتجاتها، حيث ترى نظريات مقارنة إلغاء حواجز النمو أن الاقتصادات الناشئة بحاجة أولاً إلى وضع أطر سياسية تشجع المنافسة حتى تتمكن من رفع معدلات نموها وذلك يعني إلغاء أهم الحواجز التي تعترض النمو كاللتنظيمات المقيدة في أسواق المنتجات بما يمكّن الشركات من تحقيق وفورات الحجم، وتخفيف القيود المفروضة، وتشجيع المنافسة في قطاع الخدمات، بإضافة المزيد من المرونة عليه. (طيبة، 2004م).

ويرجع التطور الحالي الذي يعيشه العالم بصورة رئيسة إلى تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحدث قفزة في هذا المجال الذي أدى بدوره إلى حدوث قفزات كبيرة في مجالات عديدة وخاصة باستخدام الحاسوب وقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في عملية التنمية من خلال كونها محرك رئيس لزيادة الدخل القومي في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وكذلك تأثيرها على كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي على الاقتصاد العام. (الصادق، 2006م) .

وتشير دراسة (Martin Neil Bail، 2006) إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي في أوروبا و اليابان بدأ من تشجيع المنافسة و أن الاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير والتعليم يساعد على زيادة نمو الإنتاجية.

تتناول دراستنا مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية التنمية الاقتصادية وخاصة عند دراسة الشركات العاملة في هذا القطاع في قطاع غزة حيث يعتبر من القطاعات الواعدة ، وهناك إمكانيات وقدرات متوفرة في قطاع غزة في هذا المجال غير مستغلة يمكن أن فتح افاق جديدة لخلق فرص عمل تمكنا من تجاوز ظروف الحصار التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في الفترة الحالية .

مشكلة الدراسة:

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني نمواً كبيراً حيث بلغ حجم هذا القطاع ما نسبته 14% من مجمل انتاج قطاع الخدمات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م) ، ويشمل هذا القطاع موزعي أجهزة الحاسوب وشركات تطوير البرمجيات ومزودي الانترنت وشركات الاتصالات والشركات الاستشارية والتدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتشير العديد من الدراسات إلى أن هناك حاجة لمزيد من الدراسة للعوامل التي تؤثر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية حول العالم. (Apulu، 2012م).

وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول تحليل مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية من خلال دراسة حالة الشركات العاملة في هذا المجال وخاصة في قطاع غزة. من هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفقاً للسؤال الرئيس: -

"ما مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية"

أهداف الدراسة:

1- التعرف على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين وخاصة في قطاع غزة.

2- دراسة تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الناتج المحلي.

3- التعرف على المعوقات التي تعيق هذا القطاع.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستوى التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لزيادة المقدرات المادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاستخدام البرمجيات على التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لزيادة شبكات الاتصالات على التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمهارات العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في فلسطين.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ويتفرع عنه المتغيرات التالية:

- المقدرات المادية
- البرمجيات
- شبكات الاتصال
- مهارات العاملين

المتغير التابع: (التنمية الاقتصادية) ويمكن قياسها من خلال المتغيرات التالية:

- الإنتاجية
- متوسط دخل الفرد

أهمية الدراسة:

تعتبر مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التنمية الاقتصادية من الموضوعات التي يستوجب الدراسة والتحليل ولا سيما على مستوى الاقتصاد الفلسطيني من خلال دراسة هذا القطاع وربطه بعملية التنمية وهنا تظهر أهمية هذه الدراسة. تساعد واضعي خطة التنمية الفلسطينية على تحديد أولويات التنمية من خلال التركيز على أكثر مؤشراتها تأكيداً على النمو الاقتصادي.

تعتبر الدراسة من الدراسات الهامة التي تستند إلى أسلوب تحليلي بمعرفة مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة (مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على عدد من الشركات) وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والأثار التي تحدثها، وذلك من خلال معرفة دور استخدام الإمكانيات المادية في زيادة الإنتاجية والدخل واستخدام قطاع البرمجيات وتأثيره على الإنتاجية والدخل وعلاقة شبكات الاتصال بزيادة الإنتاجية والدخل وأيضاً مهارات العاملين ودورها في الإنتاجية والدخل ، وهو شكل من أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميّاً عن طريق جمع بيانات ومعلومات عن الظاهرة وتصنيفها وتحليلها.

مصادر المعلومات:

- 1- المصادر: اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع.
- 2- المصادر الأولية: تم إعداد استبانة لصياغة الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من عينة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملة بشكل رسمي والتي لها عضوية في جمعية (بيتا) - اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية في قطاع غزة ويبلغ عددها 45 شركة.

أداة الدراسة:

تعتمد الدراسة استبانة تم تصميمها خصيصاً للوصول الى النتائج المطلوبة.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية قليلة على الرغم من أهمية الموضوع ، حيث لم يعطى حقه سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي ، وسنتطرق الى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

1. فروانة، منذر. (2016م). قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني: الواقع والافاق.

هدفت الدراسة الى معرفة أثر قطاع تكنولوجيا المعلومات على الناتج المحلي في فلسطين من خلال المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المنهج القياسي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات وتوصلت الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الخاصة بعدد الهواتف النقالة والاستهلاك الوسيط وكانت مساهمة بعض المتغيرات معنوية ومتسقة مع النظرية الاقتصادية، أما باقي المتغيرات فاتضح عدم معنوياتها وذلك لحدائثة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأوصت الدراسة بالتركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذ يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة والفاعلة في الاقتصاد الفلسطيني.

2. الحاج، عماد. (2015م). جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه الى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية.

طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات تمثلت في تحديد واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومقارنته بالدول العربية، وكيفية الاستفادة من اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية، وما المطلوب على مستوى جميع الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق الاستفادة المرجوة من قطاع تكنولوجيا المعلومات في التوجه لاقتصاد المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً جاهزاً ومهيأً للتحوّل لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، كذلك هناك تطور في مجال العمل عن بعد، والربح من الانترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

وأوصت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحوّل لاقتصاد المعرفة، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

3. عبد اللطيف، مرتضى. (2007م). دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية.

تحدثت الدراسة عن تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الناتج القومي في جمهورية مصر العربية وتطرقت الدراسة الى دراسة الوضع الحالي لقطاع المعلومات والاتصالات في مصر والعقبات الأساسية التي تواجهه وتأثيره على مستوى الصادرات والاستثمار ، وقد أوصت الدراسة بزيادة إنشاء المؤسسات التي تهتم بتدعيم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرات الخاصة بالتعليم و التدريب للموارد البشرية ووضع نظام خاص بتصنيف العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك إقامة نظم للحكومة الالكترونية وتوفير خدمات الحكومة الالكترونية وتحسين حياة الأفراد عن طريق توفير الخدمات لهم.

4. عبدالله، عمر الطيب. (2009م). دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة 2000 - 2008 م .

تأتي أهمية الدراسة من كونها تتناول مجالاً بالغ الأهمية، ويمثل هدف رئيس لكل سياسة اقتصادية ممثلاً في التنمية الاقتصادية عبر وسائل حديثة وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات. وتقوم الدراسة على افتراض الدور الايجابي لتكنولوجيا المعلومات في قطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات، ومن ثم التنمية الاقتصادية. معتمدة على عدد من المصادر في جمع المعلومات ومستخدمه للمنهج التاريخي والوصفي التحليلي بوصف الظاهرة وتحليلها لاستخلاص النتائج. تحتوي الدراسة على أربع فصول مقسمة إلى مباحث. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن لتكنولوجيا المعلومات دور إيجابي على القطاع الصناعي والزراعي والخدمي في السودان. هناك أثر إيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية

التنمية وذلك عبر زيادة الناتج وخفض التكاليف والزمن والعمالة في السودان. ضعف البنية التحتية والتدريب والتمويل من العوائق التي تقلل من أداء هذا الدور بفاعلية في السودان.

5. المجموعة الاستشارية لتكنولوجيا المعلومات ITAG - (2002م).

عرفت الدراسة العاملين في قطاع المعلومات بأنهم أشخاص يتعاملون بالرموز عوضاً عن التعامل مع الماكينات، و هم يشكلون حوالي 60% من إجمالي القوى العاملة في الولايات المتحدة وتشير الدراسة للخصائص الاقتصادية للمعرفة التي تميزها عن العمل ورأس المال وأن المعرفة سلعة عامة تكلفتها الحديثة مساوية للصفر ومنتجها يصعب منعه. وبينت الدراسة أن الدول النامية لا بد أن تبدأ بالتعلم ولا يكون ذلك إلا باستخدام التقنيات الحديثة.

وتشير الدراسة لتأثير مضاعف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد الكلي ، فعلى سبيل المثال في حالة الاقتصاد الأمريكي وفي قطاع البرمجيات كل وظيفة في شركة مايكروسوفت تمكن 6.7 وظيفة في ولاية واشنطن تخلق 3.8 وظيفة في مصنع الطائرات.

6. مؤسسة ميرسي كور (2013) Assessment Gaza Labor Market Needs:

هدفت الدراسة الى الاستطلاع عن فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة فيه وتقليص فجوة المهارات في غزة لخريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقص الفرص وكذلك العقبات التي تحول دون التوسع في استخدام التكنولوجيا.

وخلصت الدراسة الى المسؤولية الفردية للعاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تطوير قدراتهم والتركيز على تعليم تكنولوجيا المعلومات كعلم تطبيقي قادر على اعداد الخريجين والعمل على تحسين التدريب وان تكون شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقعية ومنطقية في توقعاتها لمستوى المهارات لدى الخريجين وكذلك النظر الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على انها استجابة استراتيجية على عزلة غزة و وضع سياسة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الاداء والقدرة على التنافس الاقتصادي .

7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD، 2011)

ICT as a source of economic growth in the information age: Empirical evidence from the 1996–2005 period. *Telecommunications Policy*

هذه الدراسة دلت على مدى الاختراق الذي أحدثه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي من الناحية النظرية، في مجموعة أقطار التعاون والتنمية وناقشت ثلاثة طرق أحدث فيها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا الاختراق وهي: -

- تشجيع نشر التكنولوجيا والابتكار و تعزيز نوعية اتخاذ القرارات من قبل الشركات والناس وزيادة الطلب وتخفيف تكاليف الإنتاج وهذا يؤثر على مستوى الإنتاج .
- وتوصلت الدراسة الى أن النمو في الفترة 1996-2005 تحسن نسبياً مقارنة بالعقدين السابقين وشهد (تغير هيكلية) كبيراً وذلك من خلال استخدام أسلوب طريقة الانحدار لتحديد قوة الترابط بين انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو خلال فترة (1996-2005) والتحكم في عوامل النمو المتوقع المؤثرة على البلدو استخدام تحليل البيانات ومعرفة وجود علاقة سببية بين انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النمو، وذلك أن الاختراق الأكبر حدث من خلال استخدام النت أكثر من الحواسيب الشخصية والهاتف النقالة ووجود العديد من الآثار المترتبة على ذلك.

8. Dimelis & Papaioannou, (2011). ICT growth effects at the industry level: A comparison between the US and the EU. *Information Economics and Policy*

2 هذه دراسة ميدانية حول تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو على مستوى الصناعة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الفترة 1980-2000 استخدمت الدراسة البيانات المتوفرة وتم تحليلها لمعرفة تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو في المستوى الصناعي من خلال تحديد الفترة الزمنية والمنطقة ونوع الصناعة.

وتوصلت الدراسة الى أن تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو خلال فترة التسعينيات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كان كبيراً في بداية

التسعينات وأصبح ضعيفا في الفترات اللاحقة وهذا بخلاف الولايات المتحدة التي كان النمو فيها كبيرا في نهاية التسعينات ودعم ذلك مجموعة من المؤشرات. حيث كان لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيره الإيجابي على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال تلك الفترة وتأثيره على الإنتاجية .

9. Piatkowski(2003),The Contribution of ICT Investment to Economic Growth and Labor Productivity in Poland 1995-2000

يوجد أثر إيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل في عدد من الدول النامية منذ التسعينات وهذه الدراسة قدرت مساهمة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي في إنتاجية العمل في بولندا والتي تعتبر أكبر الاقتصاديات في الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا والتي كانت عضواً مرشحاً رئيساً في الاتحاد الأوروبي 2004 وقد أظهرت الدراسة :-

أن الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في المتوسط نسبة 8.9% من المتوسط من النمو في الناتج المحلي و 12.7% من النمو في الإنتاجية .

10.Zahdi et.al (2012),Analyzing the role of ict sector to national economic structural changing by decomposition analysis, The case of Indonesia and japan

الهدف من هذه الدراسة هو التحليل من منظور كلي لدور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في التغيرات الهيكلية على الاقتصاد الوطني لكل من اليابان وأندونيسيا وتركزت الدراسة على الفترة ما بين 1990-2005 لأندونيسيا وللفترة ما بين 1995-2005 لليابان وتم التحليل للبيانات باستخدام جداول المدخلات والمخرجات وخاصة الدراسة الى ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم في الاقتصاد الياباني ولكن لها نفس التأثير على هيكلية الاقتصاد الاندونيسي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة أن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في عملية التنمية من خلال: -

1- التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذ يعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة والفاعلة في الاقتصاد الفلسطيني (فروانة، 2016م).

- 2- أن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ (الحاج ، 2015م).
- 3- ضرورة انشاء المؤسسات التي تدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور قدرات العاملين في هذا المجال (مرتضى ، 2007م).
- 4- الدور الايجابي لهذا القطاع في تطور القطاع الصناعي والزراعي والخدمي من الناحية الانتاجية والكفاءة وفتح خطوط جديدة (عمر محمد، 2009م).
- 5- الاستثمار في هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في تطور القطاعات الأخرى التي لها علاقة به حيث يؤدي الى تأثيرات وتفاعلات كبيرة في الاقتصاد الوطني (new economy in China).
- 6- تطور هذا القطاع يمكن أن يساهم في التغلب على عزلة غزة ويعطي القدرة على التنافس الاقتصادي (مرسي كور ، 3013)
- 7- تأثير هذا القطاع يختلف من بلد لآخر كل حسب ظروفه ولا يؤثر بدرجة واحدة (مقارنة اليابان بأندونيسيا).

ما يميز هذه الدراسة: -

تطرقت الدراسات السابقة الى أثر قطاع التكنولوجيا على الناتج المحلي ودوره في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في كافة الأنشطة الاقتصادية وكذلك العقبات التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر وتأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القطاع الصناعي والزراعي في السودان من والمسؤولية الفردية للعاملين في هذا القطاع . أما الدراسة الحالية فقد أوصت بضرورة دمج الشركات المتقاربة في مجال قطاع البرمجيات في قطاع غزة لتحقيق الميزة التنافسية محلياً وعالمياً وكذلك تطوير شبكات الاتصال بما يتلائم مع التطور العالمي في هذا المجال وتحفيز العاملين على تطوير مهاراتهم الشخصية واستقطاب المتميزين منهم والعمل على توفير بدائل محلية للبرمجيات العالمية والعمل على تطوير هذا القطاع لتجاوز الحدود والتغلب على الحصار المقروض على قطاع غزة .

الفصل الثاني

اقتصاديات المعرفة

الفصل الثاني

اقتصاديات المعرفة

مقدمة

من المفيد قبل تناول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وحجم مساهمتها كان لابد من الوقوف على بعض التعريفات الأساسية والمفاهيم الخاصة المستخدمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها على سبيل المثال ما هو مجتمع المعلومات وماهي التكنولوجيا وتعريف مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة ونشأته ومكونات تكنولوجيا المعلومات ووظائفها وأهميتها وكذلك اقتصاد المعرفة ومفهوم المعلومات كسلعة وبعض خصائص المعلومات وأيضا التجارة الالكترونية وأنواعها وحجمها وكذلك التسويق الالكتروني ومزاياه.

المبحث الأول

مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات

تعريفات إجرائية:

2.1 مجتمع المعلومات:

هو المجتمع الذي يتوفر على مستويات عالية من القدرات الفكرية والفنية للتعاطي مع المرحلة المعاصرة وليدة الطفرة التي حدثت على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يضبط سيره ويوجه نشاطه وحركته نحو المعلومات كهدف والمعرفة كغاية (قدورة، 1996م).

التكنولوجيا:

هي الأسلوب المنهجي المنتظم الذي نتابعه عند استخدام تراث المعارف المختلفة (بعد ترتيبها وتنظيمها في نظام خاص) بهدف الوصول الى الحلول المناسبة لبعض المهام العملية.

المعلوماتية:

هي ذلك الإطار الذي يحوي تكنولوجيا المعلومات وعلوم الكمبيوتر ونظم المعلومات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها في مختلف المجالات العمل الإنساني المنظم وهي مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة وكذلك الأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الانسان في الحصول على المعلومات بكافة صورها المسموعة والمرئية والمرسومة والرقمية في معالجتها وبنها وجعلها متاحة للجميع (علم الدين، 1995م).

الحاسبات الشخصية:

هي عبارة عن آلة الكترونية يمكن ايصال البيانات اليها ومعالجتها ومن ثم الحصول على نتائج وقد شهدت هذه الحاسبات تطورا كبيرا في الفترات الأخيرة

الانترنت:

هو عبارة عن مجموعة شبكية مترابطة مع بعضها يتم الوصول اليها من خلال خطوط الهاتف أو عبر الأقمار الصناعية وتقدم هذه الشبكة مجموعة من الخدمات للاتصال المباشر والتخاطب الكتابي والتخاطب الصوتي وغير ذلك.

مجتمع المعرفة:

هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة بجميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسي والحياة الخاصة وصولاً إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية (أي تحقيق التنمية الإنسانية).

ويمكن القول أن مجتمع المعلومة في هذا العصر هو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام وبيئة تقنية المعلومات خصوصاً بما يسهم في تطوير إمكانات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي إلى بناء حياة كريمة للجميع.

2.2 تعريف تكنولوجيا المعلومات:

ظهرت عدة تعريفات لتكنولوجيا المعلومات أهمها:

- تكنولوجيا المعلومات هي استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة وتخزين واسترجاع وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية (نص، صوت، صورة) (رايس، 2005م).
 - أما تعريف منظمة اليونسكو (هي تطبيق التكنولوجيا الالكترونية ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها وتوزيعها من مكان لآخر).
 - وتعرف أيضاً جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط والأجهزة مثل الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بكثرة في الاتصالات (سوالمية، 2015م).
- ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن تكنولوجيا المعلومات هي إحدى حقول التكنولوجيا التي تهتم بمعالجة المعلومات والعمليات التي تجري عليها.

2.3 مكونات تكنولوجيا المعلومات:

إن تكنولوجيا المعلومات ليست مجرد تجهيزات ومعدات فقط بل تشمل مجموعة من الوحدات المتكاملة فيما بينها وهي كالاتي: تكنولوجيا الإعلام الآلي وتشمل تكنولوجيا المعالجة الآلية للمعلومات من حواسيب وملحقاتها سواء كانت تجهيزات أو برمجيات. تكنولوجيا الاتصال وتعني الاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات ترانس المعلومات، وتعتمد تكنولوجيا

الاتصالات بالأساس على البصريات والسمعيات، من بين هذه التكنولوجيات الهاتف والأقمار الصناعية والأنسجة البصرية والخطوط الهertzية وغيرها

مصادر المعلومات: وتشمل كل أشكال المعلومات من نص وصورة وصوت، ويتم جمعها وتنظيمها وتخزينها بواسطة تكنولوجيا معينة.

المتدخلون ويشمل جميع الأشخاص اللذين يتدخلون في استخدام تكنولوجيا المعلومات ومصادر المعلومات الحديثة وهكذا المصممين ويمكن اعتبار هؤلاء الأشخاص الجانب الإنساني لتكنولوجيا المعلومات، ويضاف إليهم بطبيعة الحال بعض التخصصات المساعدة مثل اللسانيات وعلم النفس والاجتماع وغيرها. والملاحظ أنه عند استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لا يمكن الفصل بين هذه المكونات الأربعة لأنها تصبح كلاً متكاملًا. (الصباغ، 2000م).

2.4 وظائف تكنولوجيا المعلومات:

إن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات ومعرفة أساليب الاستفادة القصوى منها يجعلها تستطيع القيام بمجموعة من الوظائف والتي يمكن أن نجعلها في أكثرها استخداماً وهي تحصيل المعلومات ويكون عن طريق جمع البيانات والمعطيات في شكل ملفات مرتبة ومحفوظة إلى وقت الحاجة، التي تمكن المستفيد منها فيما بعد، وهذه المعلومات يمكن أن تأخذ عدة أشكال مثل: أصوات نصية، أرقام، صور، رسومات، إحصائيات، بيانات..... الخ. وتأتي المعالجة في المرحلة الثانية، فبعد تحصيل المعلومات يمكن أن نقوم بمعالجتها، فالمعالجة تقتضي تحويل البيانات والرموز إلى معلومات قابلة للاستهلاك، ويشار إلى أن مصطلح معالجة المعلومات هو مصطلح عام للتعبير عن أي فعالية للحاسوب التي تحول أي نوع من المعلومات إلى نوع آخر. وتشمل هذه الوظائف كل من: (الصباغ، 2000م).

معالجة النصوص: تسمح لنا بإدخال بيانات ونصوص وأشكال وإخراجها بشكل جذاب بالنظر لما تقدمه لنا الحواسيب من إمكانيات في هذا الشأن.

معالجة الأشكال: ونعني به إمكانية تحويل البيانات والمعلومات الموجودة إلى أشكال بيانية وصور، يمكن قراءتها لزيادة وعينا وفهمنا.

معالجة الأصوات: ولقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات الحديثة إمكانية إدخال الأصوات إلى أجهزة الحاسوب عن طريق الهاتف أو عن طريق التحدث إلى الحاسب مباشرة كما توفره برمجية الخلق (NetSikeype) وهناك من يشير إلى مصطلح التخليق، لكن المهم هو أن

تكنولوجيا المعلومات تتيح لنا إمكانية إنتاج معلومات جديدة عن طريق تنظيم وتحليل ومعالجة المعلومات و البيانات المتوفرة وعرضها في شكل جديد.

التخزين والاسترجاع: من الوظائف التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر أهم ما تتميز به هي قدرتها على تخزين وحفظ البيانات والمعلومات واسترجاعها عند الطلب، وهناك أوساط مختلفة لتخزين المعلومات سواء كان ذلك في ذاكرة الحاسوب أو على أقراص مغناطيسية أو أقراص ضوئية، يمكن المحافظة على المعلومات في أقل حيز ممكن واسترجاعها عند الحاجة إليها.

نقل وإرسال: لقد أدى الاستخدام المتزامن لتكنولوجيا الحواسيب وتكنولوجيا الاتصالات إلى استخدامها في أي نقطة من العالم، عن طريق استخدام شبكات المعلومات وشبكات الاتصال الحديثة، وظهر ما يعرف بالطرق السريعة للمعلومات والشبكة العالمية للمعلومات

لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال للإنسان إمكانية التجوال في هذه القرية العالمية بدون حدود وإرسال المعلومات إلى حيث يشاء. ولعل مستخدمي الانترنت وبالأحرى البارعين في استخدامها يدركون ذلك جيداً، ومن أشهر أنواع نقل وإرسال المعلومات وأكثرها استخداماً نجد: البريد الصوتي الإلكتروني والبريد الإلكتروني العادي. (الصباغ، 2000م).

2.5 مزايا استخدام التكنولوجيا:

إن الاستخدام الأحسن لتكنولوجيا المعلومات يجعل الإنسان يهتم بفوائدها للمزايا التي توفرها عند كل استخدام ونذكر منها: (الصباغ، 2000م).

السرعة: ويقصد بها السرعة في أداء الوظائف والأوامر، وقد عملت تكنولوجيا المعلومات على تقديم خدمات على قدر كبير من السرعة، بالإضافة إلى قدرتها على تنفيذ أوامر للقيام بعمليات معقدة في وقت خيالي يتزامن مع آخر نقرة للزر فهي تسمح بإمكانية القيام بعدة عمليات ووظائف متزامنة.

الدقة: إضافة إلى أنها أكثر سرعة فإنها تعمل على قدر كبير من الدقة، وبالأحرى الدقة المتناهية فالأجهزة الإلكترونية الحديثة تدرك الأخطاء والاختلافات التي يعجز البشر عن ادراكها. **الموثوقية مع السرعة والدقة:** في تكنولوجيا المعلومات تقلل من مواطن الشك، بحيث تعطي نتائج أكثر موثوقية ومصداقية، وترتبط دائماً بطريقة إدخال البيانات والمعلومات.

الثبات: تتميز تكنولوجيا المعلومات بقدرتها على أداء نفس الأعمال والوظائف، وبنفس الوتيرة وتكرار نفس المهام، فالحاسوب يمتاز بقدرته على تكرار العمل بصورة ثابتة أي اجراءه مرة بعد أخرى بنفس الأسلوب ويحصل على نفس النتائج تمام، ولأي عدد من المرات.

2.6 أهمية التكنولوجيا:

إن تكنولوجيا المعلومات ليست مسألة فنية فحسب، ولكنها مسألة حضارية وثقافية فهي ترتبط بتغيير قيم ومفاهيم وعادات سائدة في المجتمع. وإن أي محاولة لإثبات أهمية تكنولوجيا المعلومات، يجب أن يسبقها إقرار بأن المعلومات أكثر أهمية من التكنولوجيا بقدر كبير ولا تدعو الحاجة هنا لإثبات فوائد المعلومات، إذ أنها أصبحت معروفة لدى القاصي، والداني كما أن صانعي القرارات في أرجاء العالم يكثرون ترديد كلمة معلومات في كل مرة يتحدثون فيها عن التنمية والتطوير في القطاعات المختلفة ولعل ما زاد أهمية المعلومات هو تلك الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أعطت المعلومات بعداً آخر، ومع التطور التقني في مجال معالجة وتخزين وتوصيل المعلومات أصبح الفصل بين المعلومات والتكنولوجيا غير ممكن.

كما أن تكنولوجيا المعلومات لا تقتصر أهميتها على عصر دون آخر، بل إن أهميتها تزداد يوماً بعد يوم، خاصة وأن مجتمع المعلومات أصبح حقيقة ملموسة، وتؤكد حقائق تطور الشعوب أن تكنولوجيا المعلومات مثلت عنصر حيوي للنمو والازدهار، وأداة فاعلة للتفوق العالمي. وهي اليوم تكمل تفرداها باكتساب الدور الحاسم في تحديد صورة المستقبل، وبناء العالم الجديد، غير مساهمتها في تسهيل أمور حياة الناس، ورفع مستويات معيشتهم وخلق مجتمع يقوم على الاقتصاد الرقمي. وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم عنصراً أساسياً في جميع القطاعات الاقتصادية من صناعة وخدمات وتجارة ومال (برس، 2002م).

وتدخل تكنولوجيا المعلومات في صميم فعاليات المجتمع الأخرى كالنشاطات الاجتماعية، الثقافية، وفعاليات التعليم والتدريب، الصحة، السكان، الإدارة والتوثيق وحفظ التراث، وهو ما من شأنه أن يساهم في بناء تطبيقات الحكومة الالكترونية. كما يؤدي استخدامها إلى فتح الأفاق أمام التكامل بين المجتمعات المختلفة ووطنياً وإقليمياً ودولياً وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أثنى الموارد التي تمتلكها الدول على اختلاف أنواعها كما أدت التقنية إلى تغيير المجتمعات التقليدية في الدول الصناعية الحديثة إلى مجتمعات تقنية أثرت بدورها في السلوك الإنساني للأفراد، وعلم الإدارة وعلى المجتمع ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات تبوأَت اليوم موقع الصدارة من حيث الدور الاستراتيجي الذي تلعبه في عدد متنام من الصناعات والقطاعات

الاقتصادية الأخرى، والواقع أن أهمية الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات قد تعززت وتكرست بفضل قوى أساسية دافعة في مقدمتها المعلومة والتغيير التنظيمي والمنافسة المكثفة، وثورة التكنولوجيا نفسها وتعد واحدة من عوامل التكوين وتمتين العلاقات وهي أساس الرصد التكنولوجي والاستراتيجي الذي تنتهجه الدول والمنظمات وكذا المؤسسات الاقتصادية، وقد سمحت، تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقيام سوق عالمية يمكن فيها الوصول إلى كم كبير من المعلومات والسلع والخدمات كما تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصاً عديدة للبلدان النامية للتعبيل بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية (الصباغ، 2000م).

وتتضمن تطبيقاتها الموجهة نحو التنمية، لتحسين الخدمات العامة ومثال ذلك الحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، التعليم الإلكتروني الصحة، التجارة الإلكترونية، ودعم الاتصالات بين الأشخاص وخاصة الشركات الكبيرة وبالتالي فإن هذه الأهمية البالغة التي تتطوي عليها تكنولوجيا المعلومات وما يترتب على دورها من متغيرات وأبعاد إستراتيجية ومستقبلية على المستوى العالمي، تعكس أثرها المباشر على المستوى المحلي لكل بلد بمفرده، مما يجعل منها مهمة حيوية يتعذر دونها النهوض بالتنمية الوطنية المرجوة ومواكبة التطورات الجارية على المستوى العالمي، وهي بذلك تكون حلاً لكثير من الموضوعات المتعلقة بالحاجة إلى المعلومات وإنه من الضروري التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات الجديدة توفر آلية أكيدة لتسهيل التغيرات في نظام المعلومات والتأثيرات المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات: فالمعلومات العلمية والتقنية تكون الغنء الأساسي للبحث والتنمية في ميادين الصناعة والزراعة والمواصلات، وهي في الوقت نفسه أساسية بالنسبة للخدمات الاجتماعية الأخرى كالتربية والثقافة والإعلام لذا بات الاهتمام بالحصول على المعلومات بصورة سريعة وسهلة، حيث أصبح كل ما نهتم به هو إرسال واستقبال المعلومة فقط، وإن التركيز الآن في تكنولوجيا المعلومات ينصب من جودة المعلومات وأهميتها فأضافت إليها المحاور العديدة التي جعلت منها مصدراً من مصادر وخصائص مجتمع أطلق عليه، دون تقييد "مجتمع المعلومات". (أحمد، 2006م)، وقد وقع تأثير التكنولوجيا على المعلومات في كل المراحل التي تمر بها المعلومات، معالجة وتنظيمًا وحفظًا وتخزينًا وبتأوتوصيلاً، ويظهر من خلال تغيير الأساليب التقليدية اليدوية أو الميكانيكية، في معالجة المعلومات بالطرق الآلية الإلكترونية، ويتجلى هذا التغيير على مستويين هما:

المستوى الأول: التطور الملحوظ على مستوى مؤسسات المعلومات من مكنتات ومراكز معلومات، ودور أرشيف عن طريق إدخال عمل الحاسبات في كل وظائفها لعملية الأتمتة.

المستوى الثاني: التلاقي بين تكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة ومستحدثة للمعلومات مستفيدة من الثورة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل: بنوك المعلومات وقواعد المعلومات والشبكات المتصلة الداخلية. لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات كميات هائلة من المعلومات، وجعلتها تتميز بالجودة من جميع الجوانب فاستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات اليوم من أجل معالجة المعلومات وتحويلها وتبادلها، وبالأخص منها المعلومات الرقمية، أدى التقاء الاتصالات وجود إمكانات جديدة غيرت الزمن وعلاقتنا بالمعلومة. في ظل الانفتاح الاقتصادي والسيطرة الرأسمالية وبروز كافة التكتلات على جميع الأصعدة وأدى هذا الاستخدام إلى توفير الكلفة والوقت وأثر ذلك على ربحية المؤسسة نتيجة لهذا التطور (الصادق، 2004م).

ان تطور وسائل تنظيم الإنتاج للسلع والخدمات أدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد وتقليص للأخطاء وأدى إلى ادخال تعديلات في مواصفات السلع والخدمات المقدمة إلى السوق في أوقات قياسية وبأسعار مخفضة ولوحظ وجود ارتباط عالي يبلغ حوالي 76% بين نمو الإنتاجية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من الشركات التي رفعت من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملياتها أعلى معدلات نمو، وأصبحت الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات توفر خدمات مفصلة حسب رغبة العملاء لإيجاد حل لمشاكلهم (Davenport، 1998م).

كذلك أصبحت تكنولوجيا الحواسيب وشبكات الاتصالات تستعمل في عملية تبادل الأفكار بين متعاملين حيث أثرت بشكل كبير على أنشطة التخطيط كعملية إدارية، وظهر ذلك جلياً في تأثير استخدام الحاسوب في تقديم وتحليل المعلومات اللازمة لأداء العديد من الوظائف. كما أن استخدام الحواسيب في تقديم المعلومات أصبحت لا تقل أهمية عن المهام الأخرى.

إن تكيف المنظمات مع تكنولوجيا المعلومات لم تعد كافية خاصة وأنها تتميز بالاستمرارية والسرعة والتعقيد وقوة التأثير وأنها تتميز بسرعة التغير لذا يجب عليها أن تلجأ إلى الاستخدام الواعي للمعلومات لتحسين مهارات ونوعية الموارد البشرية والاستجابة الفعالة للاحتياجات العملاء والاعتماد والإدارة الأمثل للمنظمات في التنظيم تحسين مستوى جودة ونوعية

ودقة المعلومات المقدمة إلى متخذي القرارات والعاملين من خلال تقليل الوقت وخفض تكلفة نقل المعلومات وتسهيل عملية تخزينها واسترجاعها خاصة في حالة اتساع السوق. وكذا رفع القدرة على المنافسة.

المبحث الثاني اقتصاد المعرفة

تمهيد

يعتبر اقتصاد المعرفة وهو المعتمد بشكل مباشر على استخدام المعرفة والمعلومات في كافة الأنشطة الحياتية أحد الاقتصاديات التي بدأت الظهور حديثاً وتناول المختصين به المعرفة والمعلومات بالتحليل الاقتصادي خلال فترات زمنية وقد حدث هذا التطور الكبير على هذا القطاع مع بداية التسعينات للقرن الماضي حيث ألغيت الحدود أمام الكم الهائل من المعلومات حتى غدت الاتصالات والمعرفة هي المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة في الدول المتقدمة الأمر الذي أدى لظهور جيل جديد لاقتصاديات المعلومات مبني على استخدام المعرفة وقطاع اقتصادي مهم للعديد من الدول .

2.7 نشأة اقتصاد المعرفة :

شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، كان بمثابة التحول الثالث تمثل في النقانة فائقة التطور في المجالات الالكترونية بعد ظهور الزراعة والصناعة، بثورة العلوم النووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية (الزركاني، 2008م) وبانت المعلومات مورد أساسي من الموارد الاقتصادية الذي له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمل للموارد الطبيعية وتشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي. (نصر ، 2007م). ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي مع ظهور العولمة، إذ أن عوامل الانتاج الثلاثة الأرض ورأس المال والعمالة قد تتغير مع تغير العصر والتقدم في الاكتشافات العلمية مع نهاية القرن العشرين، فقد أصبحت الثورة التكنولوجية والذكاء المجدد ببرامج الحاسوب بأهمية رأس المال أو العمالة أو الأرض، ففي أمريكا حيث 70% من الأسر تستطيع شراء الحاجيات من السوبر ماركت عبر الشبكة الحاسوب ، وفي ظل التغيرات الجديدة التي يشهدها العالم انبثقت ثورة المعرفة بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن الصراع العالمي بعد الجات

GATT(منظمة التجارة العالمية)، لن يكون صراعاً على رأس المال، أو المواد الخام أو الأسواق المفتوحة، بل على المعرفة، (OECD,1996).

يعتبر اقتصاد المعرفة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الاونة الأخيرة يقوم على الدور لفهم جديد أكثر عمق ومعرفة لدور رأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع (الزركاني، 2007م) . وهناك تسميات دالة على اقتصاد المعرفة هي: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الخبرة، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الالكتروني، وغيرها من التسميات وجلها تشير إلى اقتصاد المعرفة (نصر، 2007م) والاقتصاد القائم على المعرفة يضع أهمية كبيرة على انشاء واستخدام ونشر المعلومات والمعارف أكثر من أي وقت مضى وأن محددات نجاح المؤسسات والاقتصادات ككل أصبح أكثر اعتماد على فعالية جمع واستخدام المعرفة (OECD,1996).

2.8 اقتصاد المعرفة

هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وابداعها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من اجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال المعرفي، أحدث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي. (الشعري والليثي 2001م) . هناك العديد من التعريفات التي تناولت موضوع اقتصاد المعلومات أهمها:

هو الفرع الذي يشمل دراسة التكاليف وفاعلية التكلفة وذلك بالنسبة للمعلومات والنظم في عرضها ونقلها وذلك لا يشمل المفهوم الهندسي للاتصالات والمعلومات (John، 1980م).

وهناك من عرف اقتصاد المعلومات بأنه (الاقتصاد الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات كما يعتمد قطاع المعلومات القائد المتميز في سلعه وخدماته كما أنه يزيد من قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل العاملة في القطاعات التقليدية الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات) وذلك بالنسبة للدول المتقدمة كما تختلف بالنسبة للدول الأقل تقدماً (متولي، 1995م)

وعليه فان اقتصاد المعلومات والاتصالات يمثل اقتصاداً حديثاً يهتم بدراسة فاعلية التكلفة وعائد التكلفة لقطاع المعلومات يضاف للقطاعات الرئيسية التقليدية الأخرى في الاقتصاد والزراعة، الصناعة، الخدمات وهو قطاع رائد وحيوي تزداد فيها جانب التكنولوجيا ويقبل فيه جانب العمالة التقليدية.

2.9 الخصائص الاقتصادية للمعلومات

- مفهوم المعلومات كسلعة

يمكن اعتبار المعلومات كسلعة شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة فعلى سبيل المثال لا يمكن استهلاك المعلومات عادة بصفة مباشرة بواسطة أحد الأفراد أو جماعة من الأفراد بدون تحمل بعض التكاليف وإن كانت التكاليف الإضافية لتوزيع المعلومات تكون عادة صغيرة بالمقارنة بالتكاليف الميدانية التي تتم لتجهيز البيانات أو الأفكار للجماعة الأولى ناقصة (الزركاني، 2009م).

- المعلومات لها وفورات خارجية لا تنضب:

أي أن لها قيمة للآخرين تتعدي المستخدمين الأصليين وذلك بدون تحمل تكاليف إضافية ذلك أن المعلومات لا تستنفذ في الاستهلاك فهي على سبيل المثال قد تستخدم بواسطة شخص معين ثم تمر على شخص آخر إلا أنها تظل موجودة بعد استهلاكها وتميرها إلى أكثر من شخص دون أن تقل ودون تحمل تكاليف حدية.

عدم الاستحواذ الكامل:

أي أن المعلومات لا يمكن احتوائها أو احتجازها لا استخدام معين وبالتالي هي ليست سلعة يتم تبادلها في السوق بالطريق العادي ويلاحظ أن المعلومات تنتشر حتى لو كانت في الأصل موجهة إلى شخص معين فعلى سبيل المثال الكتاب الذي له حقوق الطبع يتم قراءته بواسطة أكثر من فرد ويتم تبادله بين أكثر من شخص.

القابلية للانضغاط والقدرة على المشاركة:

يمكن أن توضع في أكثر من صورة وأكثر من شكل لسهولة استخدامها وتبادلها مهما كان حجمها وهذه إحدى الخواص المهمة للمعلومات وتتعدد الوسائل التي يمكن أن تحفظ عليها المعلومات وأصبح الآن من السهل الاحتفاظ بأحجام وكميات من البيانات والمعلومات على وسائل صغيرة جداً في حجمها يسهل حملها والانتقال بها من مكان لآخر.

القيمة المضافة والمعلومات:

من الصعب قياس القيمة المضافة بالنسبة للخدمات التي تنتمي إلى مجال المعلومات حيث أنه إذا قامت المستشفى عن طريق الطبيب بتحسين صحة المريض فالفرد والمجتمع سوف يستفيدان من هذه الخدمة وبالتالي قد تولدت ثروة ليست بلا شك ثروة بمعنى المنتج في المصنع أو الحصول على شيء مادي ولكن تمثلت في رفع مستوى المعيشة إلا أن قياس القيمة المضافة هنا شيء صعب

وهذا كتفسير اخر للقيمة المضافة حيث يتم التعرف على الخصائص والصفات التي تضاف الى البيانات أو مواد المعلومات التي يتم تجهيزها والتي تجعلها أكثر فائدة للمستهلكين والمستفيدين وهذا التفسير يتجاوز التفسير الاقتصادي لانه يتم في الاستفسار عن القيم التي يتم اضافتها خلال فترة التجهيز والانتاج (متولي، 1995م).

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين من أشكال التكنولوجيا ما يتضاءل أمامه كل ما تحقق في عدة قرون سابقة ولعل من أبرز مظاهر التكنولوجيا ذلك الاندماج الذي حدث بين ظاهرتي تفجر المعلومات وثورة الاتصال، ويتمثل المظهر البارز لتفجر المعلومات في استخدام الحاسب الالكتروني في تخزين واسترجاع خلاصة ما أنتجه الفكر البشري، في أقل حيز متاح، وبأسرع وقت ممكن. أما ثورة الاتصال الخامسة فقد تجسدت في استخدام الأقمار الصناعية ونقل الأنباء والبيانات والصور عبر الدول والقارات بطريقة فورية.

و يمكن تعريف تكنولوجيا الاتصال: بأنها الآلات أو الأجهزة الخاصة التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها، ويرى صاحب هذا التعريف أنه من الصعب ملاحظة أوجه التشابه بين التكنولوجيات المختلفة للاتصال مثل إشارات الدخان، الهاتف، الآلة الكاتبة، التليفون، الحاسب الإليكتروني، إذا استعرضناها بشكل ظاهري، ولكن إذا تحدثنا عن هذه لتكنولوجيات من ناحية المفاهيم الأساسية للاتصالات والسلوك، فإن العلاقة بينها تكون أكثر وضوحاً، فكل هذه الأجهزة وغيرها تعد من تقنيات أو تكنولوجيا الاتصال إذا تمكنت من أن تزيد من طاقتنا الحسية المختلفة المتمثلة في حواس البصر والسمع والشم واللمس لذوق.

لقد أسهمت تكنولوجيا الاتصالات إسهاماً فعلاً في معرفة المزيد عن هذا الكون. والمقصود بتكنولوجيا الاتصالات تلك الأجهزة والمعدات والوسائل والأدوات التي تستخدم في توصيل أو نقل رسالة تتضمن على معلومات أو أخبار من مكان إلى آخر بغض النظر عن نوعية المعلومات المنقولة شفوية كانت أم مكتوبة. أدى تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمع المعلومات إلى أن أصبحت هذه التكنولوجيات تلعب دوراً كبيراً وأساسياً في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي تتحول إلى مجتمعات للمعلومات، حيث أن هذه التكنولوجيا ستقرز الإنتاجية والتنافس، أو أنها ستخلق أعمالاً أخرى جديدة غير معروفة، وقد بدأت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأخذ دوراً مهماً في اقتصاد عدد من البلدان خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وبعض دول غرب أوروبا وهي البلدان التي بدأت فعلاً مرحلة التحول إلى مجتمع المعلومات والتي أخذت تضع الخطط لتطوير هذه الصناعة القادمة على مدى الأعوام القادمة مزجاً للمستحدثات التي قللت من تكلفة الاتصال عبر المسافات إلى جانب الأنشطة التي يتم فيها معالجة

المعلومات، وهي تعكس بشكل صادق نواحي التقدم التي حدثت في تكنولوجيات الاتصال، وقد حدثت بشكل عملي نتيجة المزج بين نوعين من التكنولوجيات هما : تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت بفضل التحسينات التي زودتها بها الأنظمة الرقمية أكثر قدرة على النفاذ لأعداد متزايدة من الجمهور، على معالجة كم أضخم من البيانات وبشكل سريع، وتكنولوجيات الاتصال التي سمحت للبيانات المكتوبة والمسموعة المرئية أن يتم توصيلها إلى أي مكان في العالم بتكلفة يتم تحملها.

وتتضمن تكنولوجيات المعلومات والاتصال مدى متسعاً من التكنولوجيات المستخدمة لدعم عمليات الاتصال والإعلام أو إنتاج المعلومات ومعالجتها وبنائها وتبادلها وهي تغطي مجالات تشمل كلاً من الشبكات التي تشمل الشبكات الثابتة للحاسبات، الشبكات اللاسلكية، شبكات الاتصال من بعد عن طريق الأقمار الصناعية، أما تصنيفاتها الأكثر شيوعاً واستخداماً هي شبكة الإنترنت، نظم المعلومات الجغرافية، نظم إدارة قواعد البيانات، الوسائط المتعددة... الخ.

لقد عملت تكنولوجيا المعلومات على إزالة الحواجز الجغرافية والسياسية وقربت المسافة بين الدول وأصبحت القدرة على التنافسية للدول تتوقف على قدراتها في العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير وقدرة وحداتها الاقتصادية على نقل نتائج البحث العلمي إلى منتجات قابلة للتسويق. كما يحتاج الباحثون في الدول النامية إلى الإطلاع على أحدث ما توصل إليه العلم ومعرفة نتائج البحوث في مجال تخصصاتهم ويحتاجون أيضاً إلى فرص للاتصال بزملائهم في المجتمع العلمي العالمي. وتشمل خدمات شبكة المعلومات العالمية الانترنت البريد الإلكتروني وعقد المؤتمرات بالوسائط المتعددة والفيديو والصوت والصورة... الخ . وهناك علاقة وثيقة بين مستوي الدخل والقدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فالدول المتقدمة التي تضم 15% من سكان العالم يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى العالم 85 ألف دولار سنوياً، بينما الدول النامية التي تضم نحو 85% من سكان لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها على ألف دولار سنوياً، فمن الواضح أنه توجد فجوة رهيبية بين دخول الدول الغنية والدول الفقيرة، ويترتب عليها أيضاً فجوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعني الثورة الرقمية أنه بالإمكان اختزان الصوت والبيانات والفاكسيميلى والفيديو إلى سلسلة من النبضات الإلكترونية، في حين أن فكرة الأتمتة قد شجعت الناس للنظر إلى الأمور مثل المكاتب وأعمالاً كثيرة مثل (عمل الفهرسة والملفات لربط العناصر مع بعضها لنظام المعلومات المكتبية الحديثة).

تطبيقات على اقتصاد المعرفة

2.10 التجارة الإلكترونية:

هي وسيلة حديثة لعمليات البيع والشراء يتم فيها استخدام الحاسبات الالية وشبكة الانترنت لاتمام عملية البيع (إبراهيم، 2009م).

أنواع التجارة الإلكترونية: يوجد للتجارة الإلكترونية عدة أنواع أهمها:

تجارة إلكترونية من المستهلك إلى المستهلك: -

وتحدث عملية البيع والشراء دون الحاجة لوجود أي تدخل من منظمة أو جهة وسبب انتشار هذا النوع وجود عدد من المواقع المختصة.

التجارة الإلكترونية بين الشركات والزبائن

تقوم الشركات بتقديم منتجاتها للمستهلكين إلكترونياً، وأكبر مثال لهذا النوع هو موقع أمازون Amazon والذي يقوم ببيع منتجاته من خلال بيع التجربة للمستهلك.

التجارة الإلكترونية بين الشركات وبعضها

يشغل هذا النوع من أنواع التجارة الإلكترونية أغلب التعاملات التي تُجرى في مجال التجارة الإلكترونية، وقد أثبتت بعض الدراسات أن 85% من تعاملات التجارة الإلكترونية تندرج تحت هذا النوع.

ويتم التبادل الإلكتروني وتعاملات الأسواق الإلكترونية في هذا النوع بين شركة تجارية وأخرى، ويكون الهدف من هذا التعامل بيع أو شراء السلع أو تنفيذ بعض الخدمات.

التجارة الإلكترونية بين مستهلك وشركة

ويقدم صاحب المنشأة طلب أو إعلان في هذا النوع ثم يقوم المستهلكين بتوفير طلبات صاحب العمل ويحدث هذا النوع عندما يبيع المستهلك للشركات.

ومن أمثلة المواقع التي تتبع هذا النوع: مواقع العمل عن بعد والبحث عن محترفين للإجابة عن الأسئلة، ويعد موقع (ebay) أحد أشهر المواقع في مجال التجارة الإلكترونية.

أرقام عن التجارة الإلكترونية

حجم التجارة الإلكترونية حول العالم يصل الى 2.3 تريليون دولار وتأتي الولايات المتحدة والصين وألمانيا الدول الأكثر في معدلات الاعتماد على التجارة الإلكترونية. (statista,2016)

2.11 التسويق الإلكتروني:

نظراً لتطور العالم وتطور أساليب عيشه، أصبح هناك ما يعرف بالتسويق عبر الإنترنت، وكانوا يعتمدون قديماً على ترويج السلعة وتسويقها على أرض الواقع وجهاً لوجه، أما اليوم فهم يروجون للسلعة وتسوق عبر شبكات الإنترنت حول العالم كله وليس فقط على محيط معين، وأصبح التسويق عبر الشبكة العنكبوتية الإنترنت نوعاً من الأساليب الجديدة في عالم التسويق والبيع، فهناك عدة مواقع تهتم في ترويج وتسويق السلع والمنتجات، عبر شبكة الإنترنت والأجهزة الرقمية والهواتف المحمولة دون الحاجة إلى أوراق، وتعتمد طرق نجاح التسويق على خبرة موظف التسويق، والميزانية المالية المحددة، وطرق التسويق المتبعة (سليم ، 2010م)

و تتلخص عناصر التسويق الإلكتروني في المنتج وتمييزه، والسعر المطلوب، والمجتمع المستهدف، وكيفية التوزيع والترويج، وعمليات الاتصال والتسليم، أما عملية التسويق الإلكترونية تحتاج العديد من الأدوات لتجعل التسويق ذا فعالية ناجحة، وهذه الأدوات تتمثل في محركات البحث الإلكترونية لعرض المنتج، والمواقع الاجتماعية لترويج المنتج، ومواقع اليوتيوب التي تشرح المنتج بالتفصيل وكيفية عملية الشراء والتواصل، وبرنامج التسويق الذي يعرض مواصفات المنتج الكاملة، والبريد الإلكتروني للتواصل بين موظف التسويق والعميل، وعمل الدعاية الإلكترونية لعرض المنتج بطريقة ملفتة للعميل ومزاياه تتلخص في: التفاعل يبقى متواصلاً ومفتوحاً في أي وقت. ربح ثقة العملاء، والحصول على عدد كبير منهم. تحقيق ربح ذي سقف عالٍ. الشروط القانونية لسهولة عملية البيع والشراء في مواقع التسويق الإلكترونية. حماية معلومات وحسابات الزبائن، وللزبائن حق في الوصول إلى معلوماتهم لتعديلها وحذفها. سهولة الحصول على السلعة المراد شراؤها عبر شبكات الإنترنت، متخطياً الزمان والمكان. تسويق السلعة يكون مفتوحاً لجميع الشركات مهما كان دخلها كبيراً أو متوسطاً أو صغيراً. آليات وطرق التسويق الإلكتروني ذات تكلفة منخفضة. القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في عمليات تسويقهم. (خليف، 2015)

الخلاصة :-

كان لظهور مجتمع المعلومات في العصر الحديث دور كبير في تطوير قدرات الانسان المعرفية وأسهمت في إزالة الحواجز الجغرافية والسياسية، ونقلت الانسان الى عصر يتميز بالدقة في العمل والسرعة في الإنجاز، وخلقت مجتمع يتجه الى الاقتصاد الرقمي مع ايجادها لمفاهيم جديدة لدى الانسان مثل الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني. وفي اقتصاد المعرفة والمعلومات أساس النمو الاقتصادي والتنمية وأصبحت محددات نجاح المؤسسات والاقتصادات أكثر اعتماداً على استخدام المعرفة. وقد كان لظهور مصطلح الاقتصاد الالكتروني والتجارة الالكترونية التي ازداد حجمها بصورة كبيرة دور كبير في نمو الاقتصادات على المستوى العالمي وكذلك التسويق الالكتروني الذي يختلف عن التسويق العادي من حيث شكله وطرقه.

الفصل الثالث
التنمية الاقتصادية وقطاع
تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في فلسطين

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

تمهيد :-

تعد التنمية مرحلة متقدمة للمجتمعات في كافة مجالات الحياة فهي تهتم بالجوانب المادية والإنسانية حيث تجعل الانسان طاقة فاعلة محركة وتعمل على تحسين الوضع المعيشي للفرد ولا تحقق التنمية أهدافها الا اذا سارت على تخطيط سليم والدخول الى عالم الثورة التكنولوجية وهذه الثورة تتطلب خبراء وفنيين متخصصين أعلى من حاجتها للعمال اليدويين ، ولقد أدركت البلدان الصناعية هذه الحقيقة فوجهت قطاع التعليم في بلدانها الى استثمار العفل و أصبح النمو الان يقاس بالعلم والتقنية وبالمستوى العلمي والتكنولوجي الذي عليه هذا البلد أو ذاك .

3.1 ماهية التنمية:

أصبحت التنمية هدفاً أساسياً للمخططين والاقتصاديين والسياسيون وعلماء الاجتماع، ومع منتصف القرن الماضي أصبح هذا الهدف يحتل مركز الأولوية لدى الدول المتخلفة والتي هي في طريق النمو.

3.2 مفهوم التنمية:

لفظ التنمية مشتق من الفعل نمى، والذي يعني الزيادة والانتشار أما لفظ النمو: من نما، ينمو، نما ويعني الزيادة، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوربي يشوه اللفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من تلقا نفسه لا بالإضافة إليه، أما المفهوم Development الإنجليزي الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وعلى هذا الأساس فإنه لا يوجد تطابق في المفاهيم.

ويتركز مفهوم التنمية في اللغة العربية والفكر الإسلامي عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والتركة وأجر الآخرة، وإن لم يتجاهل مع هذه الحياة الطيبة، بينما يركز المفهوم الإنجليزي Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات

بمؤشرات اقتصادية ومادية. والنقائص وضع برامج لسد هذه الفجوات. فكل مجتمع لديه احتياجات خاصة به فإذا أردنا أن نقوم بوضع سياسة تنموية وطنية فإن ذلك يستدعي القيام أولاً بإحصاء ودراسة احتياجات المجتمع المحلية كل على حده، ولذا فإن معرفة الاحتياجات تمكننا من معرفة ماذا يجب أن نعمل خاصة مع التطورات الراهنة على مستوى المجتمعات فإنها جاءت باحتياجات جديدة ومتجددة يجب أخذها بعين الاعتبار. فلا بد أن تبنى سياسات وبرامج التنمية على أساس دراسة الاحتياجات الحالية مع الأخذ بالاحتياجات المستقبلية والمتوقعة ومجمل القول أن التنمية تنطلق مما هو كائن للوصول إلى ما يجب أن يكون.

3.3 تطور مفهوم التنمية:

في بداية الأمر كانت التنمية تعبر عن عملية اقتصادية مادية تركز على البنى الاقتصادية التكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير ما يسد حاجات الإنسان الأساسية، وقد ظهر مفهوم التنمية بشكل جلي في آسيا وإفريقيا في الستينيات من القرن الماضي رغم أنه برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان أكثر المصطلحات استخداماً للتعبير على حدوث التطور والتقدم المادي والتقدم الاقتصادي (المصري، 1968م).

استخدمت فيما بعد مصطلحات التحديث والتصنيع ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان، وظلت على هذا النحو إلى أن جاءت المرحلة التي أضيفت فيها إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول، فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة ولكن لفظ التنمية بدون إضافة لفظة الشاملة لم يكن يدل على الشمول، والتنمية الشاملة بطبيعة الحال، هي تلك العملية التي تشمل الإنسانية جميع جوانب الحياة، وإذا كان مفهوم التنمية الشاملة قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والإستراتيجي للمفهوم إذ ظل مفهوم التنمية يجمع دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الصناعي الغربي وبالتالي ظل المفهوم يرتبط بتقسيم العالم إلى متخلف ومتقدم، ثم ظهر الجيل الثالث من التنمية وهو التنمية المستقلة لكنه لم يدم كثيراً، ثم ظهر مفهوم آخر وهو التنمية المستدامة والذي يعتبر الجيل الرابع للتنمية، وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك.

3.4 التنمية والتغيير:

تعيش كل المجتمعات تغيرات مختلفة في كافة جوانب الحياة وبمعدلات متفاوتة، بحيث تكون أكثر ظهوراً في فترات عن فترات أخرى، هذا التغيير قد يحدث بصورة منتظمة، بحيث لا يمكن ملاحظته، وقد يحدث بسرعة وعلى هذا فإن ساعة التغيير قد تتأخر ولكنها لا تتوقف تقريباً، ظاهرة التغيير تكون تلقائية منتظمة في كل المجتمعات الإنسانية. ويمكن أن نلمس وجود ارتباط بين مفهومي التغيير والتنمية، فالتغيير تلقائي يحدث بطريقة منتظمة ورتبية، ويقوم بوظيفة هامة داخل المجتمع حيث ينسق بين النظم المتغيرة بتحقيق التنمية والانتقال بالمجتمع إلى ظروف أفضل (نصر، 2006م).

أما التنمية فهي نفسها عملية تغيير وتغيير وتشمل الطبيعة التلقائية والغاية في نفس الوقت. كما أن وجه الالتقاء الآخر هو أن كل من التغيير والتنمية وثيق الصلة في التخطيط من أجل ضبط اتجاهات التغيير والتنمية لصالح أفراد المجتمع وأهدافه.

3.5 التنمية والنمو:

غالبًا نجد أن الأشخاص يخطون بين التنمية والنمو ويستخدمونها ككلمات مترادفة لكنها على العكس من ذلك، فهناك فروقات بينهما فالنمو عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان وتشير إلى أن التغيير ناتج يفترض أن يحقق الخير والنفعة للمجتمع ككل. فهي تشير إلى التطور والتحول التدريجي للأشياء ويكون هذا النمو قابلاً للقياس بنسب كمية. أما التنمية فهي تغير جذري وشامل وحركة سريعة للتطور، والملاحظ أن التنمية تأتي دفعة واحدة وقوية، أما النمو فهو تطور طبيعي في إطار الظروف العادية.

لذا يمكن القول بأن التنمية مرحلة سابقة عن النمو، ويمكن أن تكون التنمية هي أساس النمو. فإذا افترضنا بأن لدينا مشروع تنموي ولدينا أهداف محددة ونتائج واضحة نريد الوصول إليها فلما يتم تنفيذ البرنامج ونحصل على نتائج إضافية فهي تدخل في دائرة النمو وكذلك الزيادة الطبيعية فهي نمو (حلاوة وصالح، 2010).

3.6 التنمية في الإسلام:

لقد حدد الله رسالة الإنسان في الأرض بقوله تعالى هو الذي أنشأ آدم من الأرض واستعمر آدم فيها ويتم الإعمار المطلوب بالتنمية المتواصلة والسعي الدؤوب في الأرض وقد أصبح هذا السعي من أولويات هذا العصر خاصة وأن مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وقد جاء الإسلام ليحارب السلوكيات السيئة مثل الكسل والالتكالية وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر لبناء كيان اقتصادي واجتماعي واستقلال سياسي وتجاوز الواقع والتنمية في الإسلام هي التنمية الشاملة للإنسان الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الأرض وأعمارها والتنمية في الإسلام هي مسؤولية مشتركة تجمع بين الحكومة والفرد. ويركز مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي على محاولة القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المشاكل الاقتصادية كما تسعى إلى الوصول إلى تنمية المجتمع من النواحي غير المادية حيث النمو بالنفس البشرية واعلاء الروابط الإنسانية وحل المشاكل الاجتماعية وذلك لا يتحقق إلا بتنمية الاحتياجات الأساسية أولاً، وتنمية ثروات المجتمع وتحقيق الرخاء ثانياً،

ويرتكز تحقيق التنمية في الإسلام على بناء الانسان وفق المنهج الإسلامي فالانسان هو عصب التنمية وبنائه يخلق مواطنا إيجابيا وفعالا في عملية التنمية (الجيسي، 2013).

3.7 أهداف التنمية الاقتصادية:

أهداف التنمية الاقتصادية ليست متشابهة في كل المجتمعات حيث إنها تتباين من مجتمع لآخر سواء كانت سياسية اقتصادية اجتماعية ولكل مرحلة من مراحل التقدم والتطور في المجتمع أهداف، والأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فيما يلي: (حشيش، 2005م).

زيادة الدخل القومي الحقيقي:

تحتكم زيادة الدخل القومي لبعض العوامل منها معدل الزيادة في السكان والإمكانات المادية والتقدم التكنولوجي للدول، حيث كلما كان المعدل في زيادة السكان أكثر يدفع ذلك الدول إلى السعي والعمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة في السكان

زيادة ورفع المستوى المعيشي:

تسعى التنمية الاقتصادية للعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان في جميع النواحي الحياتية كالمأكل والملبس والسكن، وارتفاع متوسط دخل الفرد يدل على ارتفاع مستوى المعيشة وكذلك العكس، ويرتبط أيضًا تحقيق التنمية بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي (فليج، 2006م).

تقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة:

التنمية الاقتصادية في الواقع هدفها اجتماعي حيث إنه في معظم الدول النامية يوجد انخفاض في الدخل القومي ومتوسط نصيب دخل الفرد قليل، فإنو يوجد وجود فرق كبير في توزيع الدخل والثروات، إذ تستولي نسبة قليلة من المجتمع على نسبة كبيرة من الثروة ونصيب على من دخله القومي وغالبية أفراد المجتمع لا يمتلكون إلا نسبة قليلة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي (عبله، 2009م).

الوصول لجودة في الحياة:

إن الوصول لجودة أفضل في الحياة من أهم المؤشرات التي تهتم بها الدول حيث يضمن في تحقيق هذا الهدف تحقيق مستوى تعليمي أفضل والسعي إلى فرص أكثر ملائمة وجودة ثقافية وبيئية (عبلة، 2009م).

3.8 نظريات التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من النظريات الخاصة بالتنمية ومن أهمها ما يلي:

نظرية الدفعة القوية أو النمو المتوازن:

وتكمن الفكرة الأساسية لهذه النظرية، بأنه لا يمكن للدول النامية من القضاء على ما تعانيه من التخلف دون القيام بدفعة قوية أو مجموعة من الدفعات المتماثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لبناء الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات مترابطة لكي يتمكن الاقتصاد من الخروج من حالة الركود، ولكي يصل إلى حالة من النمو المتوازن في معظم النشاطات الاستثمارية (عجمية والليثي، 2001م)

من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن هما روزنشتين - رودان - Rosenstein Rodan وراجر نيركسه Rangner Nurks وقد برروا تأييدهم لهذه الاستراتيجية هو ضيق السوق حيث إنه من أهم العقبات التي تقف في مسار التنمية ويعود ضيق السوق إلى انخفاض مستوى الإنتاجية (عريقات، 1992م).

ويؤكد روزنشتين ونيركسه أن الحل يكمن في إنشاء صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تجمع هذه الصناعات فيما بينها سوق واسع وكبير ويكون بدلاً من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية ويبرر مؤيدو استراتيجية النمو المتوازن أن الأفراد يجب أن يقوموا بالعمل بكفاءة وإنتاجية مرتفعة عند بناء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تسهم بدورها في إنشاء سوق واسع لتلك الصناعات فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني كاملاً لأن الاقتصاد الوطني مجموعة واحدة تتكون من أجزاء عديدة مترابطة (عريقات، 1992م)

ونظرية الدفعة القوية تعتمد على مبدأ الوفورات الخارجية ومن المزايا التي تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية وذلك نتيجة لقيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة وذلك بأن النشاط الإنتاجي يقوم به أحد

المشروعات تستفيد منه مشروعات أخرى ، دون أن يحصل المشروع الأول على مقابل لهذه الفوائد من الشركات ، وذلك انشاء مزرعة زهور بجوار خلايا نحل لإنتاج العسل بذلك يستفيد صاحب خلايا النحل من قيام مزرعة الزهور ، دون أن يعود ذلك بالفائدة على صاحب المزرعة، وبذلك يكون قد استخدم نظام الوفورات الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية .

ويؤكد ذلك على وجود التكامل بين المشروعات الصناعية ويؤدي ذلك إلى اتساع نطاق السوق، ومن ثم انخفاض التكاليف والأسعار، وبدوره يؤدي إلى زيادة الدخل بمعدلات كبيرة ما يترتب عليه زيادة الادخار والاستثمار (القرشي، 2007).

ويعتبر استخدام أسلوب التنمية بالاعتماد على نظرية الدفعة القوية بحاجة إلى تمويل كبير قد تكون الدول النامية غير قادرة على الحصول عليه أو قد يعتبر غير مجدي بالنسبة لها.

ويرى منتقدو نظرية الدفعة القوية، بأنها أسست على افتراضات أن العرض سيولد طلبًا موازيًا له، وهذا غير واقعي ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضيق السوق (عجيمة والليثي، 2001م). تعتبر استراتيجية الدفعة القوية، غير مناسبة ولاسيما للدول النامية، حيث إنها تقتصر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل.

نظرية النمو غير المتوازن او الأسلوب الانتقائي:

وذلك لصعوبة توفير تمويل لازم للنمو المتوازن ، كما ويرى فريق اخر من الاقتصاديين بان برنامج الانماء الأكثر تواضعا والذي يحتوي على مجالات منتقاة هو الأسلوب المناسب الوحيد وينصحون باتباعه ، ومن خلال هذا الأسلوب فان الخطوة الضخمة في التنمية يتم اتخاذها في عدد محدود من الفروع الإنتاجية بحيث تحدث تكاملا مع غيرها واثارا وروابط امامية وخلفية تؤدي الى اشاعات تنموية تكون أساسا للتنمية المتجددة ذاتيا (مقداد، 2004).

ويعتبر البرت هيرشمان وهانز سنجر من اهم مؤيدي هذه الاستراتيجية ، وقد انتقد أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه وروزنشتين رودان في ان عملية التنمية تحتاج الى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير ، الا ان هيرشمان يرى ان هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية ، كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض (عريقات، 1992)

3.9 مكونات التنمية:

ان التنمية هي حصيلة تفاعل لعدد من العناصر وهي: الإنسان -التراب-الفكرة- الزمن وفيما يلي توضيح لهذه العناصر: (الشيباني، 2006م).

الإنسان: إن الإنسان هو أساس أي ثورة داخل المجتمع في أي عصر وبخصوص التنمية فإنها تنطلق من الإنسان لتعود إليه، فالإنسان في المعادلة الاجتماعية للتغيير لا يأخذ مركز الثقل فالإنسان هو عامل نجاح برامج التنمية إذاً أمن بفكرة التغيير وعمل على تحقيقها، وكذلك يعتبر عائقاً يحول دون تحقيق التنمية إذا سار في الاتجاه المعاكس.

التراب: وهو العنصر الثاني ويقصد بالتراب كل ما يدخل في العملية الإنتاجية من عناصر، بخلاف جهد الإنسان وفائض عمله المتمثل في رأس المال والزمن الذي يقضيه في العملية الإنتاجية ولذا فإن مفهوم التراب يشمل كل شيء على الأرض وما في باطنها وكل ما يوحي إليه اللفظ خاصة ما يتعلق بكيفية اتصال الإنسان به سواء من ناحية صور الملكية أو من ناحية السيطرة العينية والاستخدام الفني.

الزمن: فالزمن أمر حيوي لعملية التنمية، فأى مشروع تنموي يجب أن يكون مربوط بمدة زمنية معينة: فالاستغلال الأمثل للوقت من سمات الدول المتقدمة، فالحكومة الألمانية التي أدركت دور الزمن في التغيير فقد أصدرت بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية قراراً طلبت فيه من كافة أفراد الشعب نساء ورجالاً، أطفالاً وشيوخاً للتطوع يومياً للعمل ساعتين يؤديها كل فرد زيادة على عمله، وبالمجان من أجل الصالح العام للتنمية مربوطة بالزمن أشد الارتباط، فالأمة التي لا تحترم الوقت يفوتها قطار التنمية في العالم، خاصة ونحن نعيش عصر السرعة بحيث كل شيء يسير ويتغير من حولنا، فاغفال دور الزمن في عملية التنمية، يعتبر من أهم أسباب فشل التنمية، لذا يجب أن تكون التنمية في سباق مع الزمن

الفكرة: يبدو واضحاً أن المكونات الثلاثة الأولى للتنمية تكون مجردة إذا لم تكن مبنية على الأفكار، وهذه الأفكار عندنا في الدين الإسلامي تأتي من العقيدة، وإن المجتمعات التي غيرت مسار التاريخ وحققت لها بناء حضاري لم يقم إلا بعد أن حصل التغيير في النفس الإنسانية والقرآن الكريم يؤكد هذه الحقيقة التاريخية في قوله تعالى: ﴿إِن اللّٰه لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

العمل: أما التأثير الثاني على الإنسان فيمكن في توجيه العمل وهنا إشارة واضحة إلى توحيد الجهود داخل المجتمع نحو تحقيق هدف واحد، فالعمل الفردي يبقى معزولاً ولا يوصل إلى نتيجة، فالتنمية هي نتيجة تضافر جهود كافة فئات المجتمع، كل من موقعه وحسب مستواه. وعندما نقول توجيه العمل فالمقصود كذلك خلق الإنسان العامل الذي يكسب عيشه وليس الذي يعطى له العيش ويسير في هذا المعنى بالذات المثل الصيني القائل: إذا قدمت لشخص سمكة فإنك تحببه وتضمن له قوت يومه، وإذا علمته الصيد فإنك تضمن له قوته" (الشيباني، 2006).

والعمل المطلوب بصريح الآية القرآنية: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم تعملون﴾

رأس المال: المؤثر الثالث وهو توجيه رأس المال لجعله آلة للنهوض والتقدم

أسس ومبادئ التنمية

• مبدأ تحديد الاحتياجات:

إن رسم خطة أو بنا مشروع لتحقيق التنمية يجب أن يسبقه دراسة وحصر لكل الاحتياجات المطلوبة داخل المجتمع والتي يمكن أن نقول بأنها مواطن الضعف والنقائص لنقص وبالتالي وضع برامج لسد هذه الفجوات، فكل مجتمع لديه احتياجات خاصة به فإذا أردنا أن نقوم بوضع سياسة تنموية وطنية فإن ذلك يستدعي القيام أولاً بإحصاء ودراسة احتياجات المجتمع المحلية كل على حدا وكما أن فهم السؤال نصف الجواب فإن معرفة الاحتياجات تمكننا من معرفة ماذا يجب أن نفعل خاصة مع التطورات الراهنة على مستوى المجتمعات فإنها جاءت باحتياجات جديدة ومتجددة يجب أخذها بعين الاعتبار. فلا بد أن تبنى سياسات وبرامج التنمية على أساس دراسة الاحتياجات الحالية مع الأخذ بالحسبان، الاحتياجات المستقبلية والمتوقعة ومجمل القول أن التنمية تنطلق مما هو كائن للوصول إلى ما يجب أن يكون.

• المساعدة الذاتية:

ويهتم مبدأ المساعدة الذاتية بتغيير الاتجاهات وتعويد الأفراد على ممارسة الحرية لأن التغيير الذي تحدثه مشروعات وبرامج التنمية القائمة بالفعل على هذا المبدأ يتضمن تغييراً لنظرة أفراد المجتمع أنفسهم وأسلوب حياتهم وإحساسهم بالقدرة على تحديد احتياجاتهم وحل مشاكلهم، فتغيير اتجاهات أفراد المجتمع له نفس الأهمية التي تكون للتغيير في النواحي المادية في مراحل التنمية المختلفة.

وتتضمن المساعدة الذاتية التعبئة الشعبية إن صح التعبير، ومن بين ما يتم به تحقيق هذا المبدأ هو نشر الوعي أو ثقافة المشاركة وبث روح المسؤولية لدى كل المواطنين لكي يحسوا بأنهم جزء من المجتمع وأن التنمية هي نتيجة عمل على كل المستويات. (حسين، 1985)

• المشاركة الشعبية:

يعتبر من أهم المبادئ التي تقوم عليها برامج التنمية خاصة تنمية المجتمع المحلي الذي يعتمد عليه برامجها اعتماداً أساسياً حيث يمثل الجانب الديناميكي في المشاركة الشعبية هي أساس الحياة الاجتماعية فالإنسان اجتماعي بطبعه ولا يتحدد دوره في بناء مجتمعه إلا بمشاركته في العمل الاجتماعي ويجب أن يضع في الحسبان أن جميع الأفراد معنيين بمصطلح المشاركة الشعبية وتكون هذه المشاركة كل على مستواه وذلك بنشر الوعي لدى الأفراد وتوسيع مداركهم وإحاطتهم بالأهداف التي وضعت من أجل مشاريع التنمية، ولعل أهم شيء زاد من المشاركة الشعبية وتفعيل دور المواطن في رسم معالم تنمية مجتمعه هو تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة التي مهدت كل الطرق وفتحت كل الأبواب، ونستطيع أن نقول بأنها ألغت تلك الحواجز التي بين الحاكم والمحكوم حيث أصبحت معظم الهيئات الحكومية لها مواقع خاصة على الشبكة العالمية وهكذا وضع أرقام تحت تصرف المواطنين على مدار اليوم وذلك لتقديم الشكاوي، والاقتراحات وعرض انشغالاتهم، فبفضل تكنولوجيا المعلومات أصبح صوت المواطن مسموعاً وأصبح مشاركاً في الفعل الاجتماعي لا متأثراً به فقط. فهذا المبدأ في التنمية يعني المسؤولية الجماعية والضمير الجمعي، في إحداث التغيير وهو تأكيد على أن التنمية تتعارض مع التهميش والإقصاء. (حسين، 1985)

- **المرونة:** بمعنى أن تكون الخطة قابلة للتعديل والإثراء في أي وقت ممكن تبعاً للظروف التي تطرأ عليها، ويمكن أن نقول بأن المرونة تقتضي فتح مجال للاجتهاد في وسط ظروف تقتضي التحايل في تطبيق هذه البرنامج السياسة أو هذا ومستوياتها:
- **الديمقراطية**

إن التنمية هي عمل لا يقوم على القهر والإلزام فنستطيع مثلاً أن نستورد مشروع تنموي جاهز ونفرضه على المجتمع لكنه لا يصلح له أولاً لأن هذا البرنامج تم إعداده خصيصاً لمجتمع معين يعيش في بيئة مختلفة وتحت ظروف خاصة، وثانياً لأنه مفروض عليه فالتنمية مبنية على مبدأ المشاركة من طرف كافة أفراد المجتمع حكماً ومحكومين، وبذلك فإن المنهج الديمقراطي هو جوهر أي برنامج تنموي .

3.10 أبعاد التنمية:

إن إستراتيجية التنمية تقوم على ثلاثة أبعاد هي: (الشيباني، 2006م)

البعد الإنساني: وهو أهم شئ في إستراتيجية التنمية، وإن أي تجاهل للبعد الإنساني في أي برنامج تنموي سيؤدي حتماً إلى نزع عملية التنمية من مضمونها الحقيقي، ذلك أنها لا تعني التراكم في اهتماماتها من السلع والمنتجات بقدر ما تضع الإنسان في أولى أولوياتها.

البعد المادي: ويتعلق هذا البعد بالإمكانات المتوفرة من موارد طبيعية ومالية، سواء كانت متوفرة أو التي يجب توفيرها.

البعد الزمني: ويمثل الفترة الزمنية المقدرة لتحقيق التنمية وحصول لتغيير، عملية التنمية لها ثلاثة جوانب هي:

الجانب التكنولوجي: ويعتبر هذا الجانب أحد المقومات الرئيسية الهامة في تسارع وتيرة النمو والتغيير، لذلك وجب الاهتمام به عن طريق دعم البحوث العلمية، وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية.

الجانب الاقتصادي: يهدف أساساً إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخل الفردي والوطني، أي زيادة الثروة، وهذا الجانب الذي يلقي اهتماماً متزايداً من طرف واضعي البرامج والسياسات التنموية، لما له من دور مهم في تنمية الجوانب الأخرى.

الجانب الاجتماعي: ويعكس البعد الثقافي والاجتماعي الواسع لعملية التنمية باعتبارها عملية تغيير ثقافي موجه وإعادة بناء شامل للنظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. فالبعد الاجتماعي هو أهم أبعاد عملية التنمية في كافة مجالاتها ومستوياتها، ويسعى إلى رفع الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم ورفع المستوى المعيشي.

أنواع التنمية:

وتشمل التنمية البشرية والسياسية والمستدامة والمستقلة : (بدوي، 2004م)

التنمية البشرية: كان مفهوم التنمية البشرية حتى الثمانينات قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة وفاعلية على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وتعتبر تجربة النور الآسيوية المثال الذي يجب أن يحتذى به في مجال تنمية الطاقات البشرية، فهذه الدول انطلقت من ضعف قاعدتها في مجال الموارد الأولية وآمنت بأن سرنهضتها ونموها يكمن في الموارد البشرية. وأن الناس هم الذين يصنعون الدول وأمجادها فالتقنيات وحدها دون وجود للمستخدم الراشد لا تعني شيء ولا تضيف شيئاً للثراء والتقدم، والتنمية البشرية هي الأساس للنمو الاقتصادي في عصرنا هذا، وفي المستقبل لن يكون ثراء دول النفط من مادة النفط نفسها كما هو الحال الآن، بل سيكون الثراء من المعرفة والتقنية حيث ستكون الدوافع الأساسية لنمو الاقتصادات للدول والشعوب.

مفهوم التنمية البشرية: يقوم مفهوم التنمية البشرية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية تقتضي عملية توسيع خيارات البشر، ولا تتوقف التنمية البشرية عند تكوين القدرات البشرية مثل الصحة والتعليم والتدريب، بل تتعداها إلى أبعد من ذلك حيث تشمل جميع جوانب حياة الإنسان، مثل توفير فرص العمل وفتح مجال الإبداع والتمتع بالحياة الثقافية وضمان حقوق الإنسان والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، والتنمية البشرية تقتضي تطوير حياة البشر وتحقيق مبدأ الجودة فيها، وتعتبر التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، فهي تشكل جانباً مهماً من التنمية الشاملة، وهي الأساس الذي تقوم عليه وتسعى إلى تحقيقه جميع برامج واستراتيجيات التنمية.

مقياس التنمية البشرية: أسفرت جميع المحاولات لوضع مقياس للتنمية البشرية عن وضع بعض المؤشرات والتي لا ترقى إلى تحديد مفهوم التنمية البشرية بكفاءة، وهي: متوسط حياة البشر: وهو لا يعبر حقيقة عن وجود رعاية البالغين.

معدل أمية: وهو مؤشر يعبر عن المستوى الثقافي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ولا يعبر بالضرورة عن ارتفاع مستوى التنمية البشرية، بل يقترن في الغالب بالمستوى الاقتصادي للدولة.

التنمية السياسية: لم يجر الاهتمام بالتنمية السياسية إلا في الستينات من القرن الماضي حيث بدأت الدول المستقلة ترى أن التنمية سوية كانت اجتماعية أم اقتصادية ما هي إلا قرار سياسي تحاول من خلاله النخبة الحاكمة أن تجعل من نظامها ذا شرعية وفاعلية، ويتمتع برضا فاعلا الشعب ويبدل قصارى جهده في أن يقدم خدمات للشعب ومن خلال كل ذلك يصبح وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة فهي تعني تحقيق التفاعل بين النظم الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، وتهدف التنمية السياسية إلى تحقيق عدة أمور من خلال تحقيق التكامل الوطني، وذلك عن طريق إذابة الفوارق العرقية والقبلية والإيديولوجيات في بوتقة الوطنية، ويمكن أن نعتبر التنمية السياسية أداة لتفسير العمليات ودليلا وموجها للعمل السياسي في الدول، وهي عملية يستند إليها في مواجهة الأزمات وإقامة الدول الحديثة التي ترتكز على إقامة العلاقات والنظم السياسية في المقام الأول. والتنمية السياسية في أبسط صورها عملية تكوين ثقافة سياسية داخل المجتمع.

التنمية المستقلة: يشير مفهوم التنمية المستقلة إلى فك الارتباط مع الخارج والتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وهذا النوع من التنمية فيه تأكيد على البعد الذاتي، ذلك أن التنمية المستوردة من الخارج في شكل وصفات سحرية أي برامج أو وسائل وتقنيات إنما هي تنمية مستدامة وليست تنمية مستقلة، فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها وأصل وجودها وإذا لم، تكن مستقلة فلا يصح أن نسميها تنمية أصلا فمن يدرك حقيقة مفهوم التنمية في اللغة العربية سيجد من الصعوبة بمكان تقبل وصف التنمية بالمستقلة واعتبار ذلك زيادة في المبنى وليس في المعنى. (سكاف، 2003م)

التنمية المستدامة: وهي الجيل الرابع من التنمية وآخر صيحاتها الآن، وأخذ استخدام هذا النوع من التنمية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو حيث يشمل المصطلح ، الاهتمام بالبيئة والحصول على القوت من الأرض دون استنزاف طاقتها مع التوسع في العدالة الاجتماعية، بما في ذلك احترام المجتمعات الريفية، والتنمية المستدامة تتطلب وجود نماذج عملية تضم أفكارا ورؤى مستقبلية، ولا يمكن أن تعمل هذه البرامج بنجاح إلا إذا كانت تعبر عن جميع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والروحية والاقتصادية للمجتمع، وأن تستند أيضا إلى أساس علمي، ويتطلب القيام بالتنمية المستدامة من منظور كونها عملية مجتمعية واعية ومتوازنة، وفي نفس الوقت موجهة لتحقيق أهداف مستقبلية على خلفية واقعه الراهن وتاريخها الممتد.

3.11 علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احدى عوامل التغيير فوسائل وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات لا يخلق التنمية والتغيير بل إنها تساهم في خلق المعرفة في المجتمع، وتسهل عملية الاستفادة من المعلومات المتوفرة في عملية التغيير والتنمية. فقد جرى التسليم في التنمية الدولية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة هامة مشتركة لتعزيز التنمية الإنسانية المستدامة، وحل مشاكل الحياة الحقيقية، وقد تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حد التخلف، وتعزيز المعرفة والتجارة من خلال خلق بيئة ممكنة ومناسبة.

فالتنمية وتكنولوجيا المعلومات تربطهما علاقة إنتاجية متبادلة، فالتنمية نتاج تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المعلومات نتاج التنمية، ذلك أنها يمكن أن تكون وسيلة وأداة لتحقيق التنمية كما يمكن أن تكون هدفا تنمويا بحد ذاتها. (علي، 2001م)

3.12 وظائف تكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية:

يمكن أن ندرك دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية من خلال الوظائف التي تؤديها تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات وهي: المجالات في توفير المعلومات العامة للمجتمع وتوفير المعلومات الحديثة والمهمة في المجتمع مثل: البنوك، البورصة، وأحوال الطقس وفك العزلة عن المناطق الريفية المعزولة عن طريق إلغاء حواجز الزمان والمكان.

وحاجاتهم لتقليص وقت الأشخاص وكذلك المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل: الطبيب عن بعد، التعليم عن بعد، الخ. وبأقل توفير المنتجات المتنوعة من أي مكان وبأي شكل.

3.13 أبعاد تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للتنمية

قبل التطرق إلى الحديث عن دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية لا بد من توضيح أبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لها من دور مهم في فهم دورها وعلاقتها بالتنمية والمجتمعات الحديثة، حيث نعرض في هذا الإطار خمسة أفكار تشكل أبعاداً لتكنولوجيا المعلومات وهي كالآتي:

تكنولوجيا المعلومات أصبحت مقياساً لتقدم الأمم والشعوب تحت شعار من يملك المعلومات يملك القوة وأصبح الحديث عن الدول الغنية معلوماتياً والفقيرة معلوماتياً بل الأمم السريعة والأمم البطيئة، وهذا بدلاً عن التمييز الذي كان سائداً إلى دول متخلفة دول متقدمة حتى وإن استخدمنا هذا الأخير فنقول متقدمة معلوماتياً ومتخلفة كذلك. أي أن تكنولوجيا المعلومات اختزلت كل المعايير التي كانت تقسم على أساسها الدول (اقتصادية، اجتماعية، عسكرية) تكنولوجيا المعلومات تشكل رهاناً أمنياً وجيوستراتيجياً اعتباراً من أن التحكم في تكنولوجيا المعلومات هو التحكم في المعلومة وفي تطيرها وفي صنعها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي كل متكامل فهي منظمة بطريقة شبكية، فلو فقدت جزء من الحلقة لسقط الكل وتشبه في هذا السياق بشبكة السكك الحديدية والكهرباء والماء.

تكنولوجيا المعلومات خلقت نوعاً من المجتمع مبني على المعرفة، لذلك سمي بمجتمع المعلومات فهو يركز أساساً على المعرفة والبحث العلمي والتكنولوجيا اللامادية وبالتالي يجب أن يجد أشخاصاً يتعاملون مع هذا النوع من المجتمع الذي يتطلب المهارة والقدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة؟

تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى كونها تشكل رهاناً أمنياً وجيوستراتيجياً فإنها تشكل رهاناً تنموياً بالنسبة لجميع الدول، لاسيما دول العالم الثالث، ويأتي هذا الدور من كونها تعتبر أداة في يد الشعوب المتخلفة لتحقيق تنميتها الشاملة، فلم يبق هناك أدنى شك في أن تكنولوجيا المعلومات أداة مهمة للتنمية الوطنية، وما درجات التقدم والتطور التي وصلت إليها بعض الدول التي تقتقر إلى الثروات الطبيعية مثل اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة

وماليزيا إلا مثالا يجب أن يحتذى به لتحقيق التقدم والازدهار فهذه الدول اقتنعت بأن المعلومات والمعرفة هي سلاح العصر والمورد الإستراتيجي الهام في جميع المجالات والقطاعات، فراحت تضع البرامج لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها بتمتين البنية التحتية لها. (البيحاوي، 2001م)

3.14 دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية:

من خلال ما سبق يمكن أن نبرز دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية من خلال

جانبيين:

إيجاد خدمات ومنتجات وتطبيقات وعمالة حول شبكة الانترنت ومعالجة البيانات وخدمات الهاتف، أي أنها تقدم خدمات ومنتجات جديدة.

أداة ممكنة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سلسلة من المجالات بما فيها تنمية القطاع العام وزيادة فرص نمو القطاع الخاص وتوسيع الأسواق وكفاءة الإدارة وإيجاد المعلومات المتصلة بخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وتقديم للجمهور الالكتروني الحكومي الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، التعليم ويلعب التطور التقني دورا كبيرا في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، وكان السبب في كل هذه التحولات الجذرية في جميع مجالات الإنتاج الذي هو الأساس المادي للحياة كما أدت إلى تغيير المجتمعات في الدول الصناعية إلى مجتمعات تقنية أثرت بدورها في السلوك الإنساني للأفراد وعلى الإدارة وعلى المجتمع للدولة وعلى التنظيم السياسي. ولتكنولوجيا المعلومات تأثيرها الواضح في النمو الاقتصادي ويلاحظ أنه يمكن تطبيقها على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة، كما أن إمكانياتها في تزايد مستمر وفضلا عن هذا فإن تكاليفها نحو الانخفاض بصورة واضحة الأبعاد: لقد أسفرت الثورة الاندماجية لتقنيات المعلومات والاتصالات عن ظهور بوادر مجتمع جديد، هذا الأخير الذي أصبحت فيه المعلومات كأساس لتحريك وبناء الاقتصاد ومن ثمة كمصدر لا غنى عنه للدخل الوطني، هذا المجتمع هو مجتمع المعلومات الذي شاع استخدامه في الآونة الأخيرة وأصبح محل اهتمام الباحثين والدارسين، وكذا غاية يسعى إلى تحقيقها القادة والسياسيون ومن أجل تحديد معالم هذا المجتمع ووضع أسس العيش فيه فقد عقدت مؤخرا أكثر من قمة عالمية حول مجتمع المعلومات العالمي وإنه من الصعوبة وضع تعريف محدود ودقيق لمجتمع المعلومات وكل تعريف لهذا المجتمع يكون وفق المعايير المحددة لهذا المجتمع فقط ويعرفه البعض بأنه"

المجتمع الذي يجري فيه الاعتماد على المعلومات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها وبذلك تكون المعلومات بأنواعها وأشكالها وأوعيتها المتعددة الأساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع ويعتمد عليه في تطوره. وتقدمه ومجتمع المعلومات هو مجتمع متكامل إذ لا يمكن الولوج إلى هذا المجتمع لتوفير وسائل اتصالات للمعلومات الحديثة ما لم تصاحبه حركة اجتماعية متكاملة تتضمن البعد المعرفي والتقني الذي سيستمد فكره تحقيق مجتمع المعلومات بالفعل على المستوى الفردي والمؤسسي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتشمل مع الوقت جميع المؤسسات المعلوماتية والاقتصادية والثقافية والإدارية فيه (عبد الهادي، 2000م).

إن التنمية في مجتمع المعلومات لا تختلف عن التنمية في المجال الصناعي من حيث جوهرها لكنهما تختلف في طريقة العمل فقط ذلك أن تنمية في مجتمع المعلومات تهدف إلى خلق مجتمع ينتج ويستهلك المعلومات ورأس المال الذي يقوم عليه هو المعلومات وإذ قلنا ينتج ويستهلك المعلومات فإن ذلك دلالة على استخدام المعلومات واستخدام تكنولوجياته في جميع مناحي الحياة، وبالتالي فالأساس هو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتحقيق التنمية ويشمل ذلك التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد والبنوك تنشأ البطاقات الذكية لدخول عالم التجارة الالكترونية، وأما في المجال الإداري فيتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسية وتكريس ثقافة الديمقراطية والقضاء على البيروقراطية عن طريق خلق إدارة الكترونية وعلى المستوى الاقتصادي يتم فتح الأبواب أمام الاستثمارات والمنافسة وخلق مجتمع مثقف اقتصادياً مما يمكن من زيادة الدخل الوطني والفردي. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم المعايير الرئيسية لمجتمع المعلومات وذلك بقياس مدى انتشارها في جميع الأمكنة فيها وكذا مدى استخدامها والتحكم.

و يشمل مجتمع المعلومات ثلاث كيانات اجتماعية وسياسية وثقافية، و يشمل الكيان الاجتماعي النواحي الاقتصادية والتكنولوجية وتنظم العمل، أما الكيان السياسي فهو المعنى بتوزيع السلطات والكيان الثقافي يهتم بالمعاني والرموز وفي مجتمع المعلومات يمكن أن نعتبر المعرفة حقاً ولكنها أيضاً سبيلاً لتحقيق التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها، فالتنمية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر، جماعات وأفراد من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري إلى حالات أرقى من الوجود البشري، وتؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة، وفي العصر الراهن يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات هي سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى من عدالة وحرية وكرامة

إنسانية، كما أنها أصبحت عنصراً جوهرياً من عناصر الإنتاج، وهي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي وبالتالي مدخلاً للتنمية رئيسياً (شهاب، 2011م).

3.15 الآثار المختلفة لتكنولوجيا المعلومات وتشمل :

3.15 الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات على صعيد التنمية

إن ما حدث من تطور سريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر عاملاً مهماً في التنافس بين الحضارات في الوقت الحالي وإن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية أحدث العديد من الآثار الإيجابية على الحياة البشرية وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات وأدى إلى نمو هذه القطاعات بصورة كبيرة وأدى إلى زيادة كفاءتها وأحدث ثورة في مجال التعليم وحقق النجاحات الكبيرة في مجال البحث العلمي وكذلك في زيادة معدل القراءة وتطور المجال الثقافي وتحقيق الربح المادي من خلال شبكة الانترنت وأدى الاستخدام الأكبر لتكنولوجيا المستشفيات والمختبرات الطبية مما حقق نتائج حقيقية أسهمت في اكتشاف الأعراض ومعالجتها وساعدت أصحاب الاحتياجات الخاصة من الاندماج في المجتمع وسهلت على أفراد المجتمع من اختيار ممثلهم وبصورة أسرع وأدق.

على الرغم من الآثار الإيجابية الكبيرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية إلا أنه يوجد لها آثار سلبية. (حسين، 2006م)

3.16 الآثار السلبية لهذا القطاع على عملية التنمية

تكسر العلاقات الاجتماعية ويتجه أفراد المجتمع نحو الذاتية، وتعمل وسائل التكنولوجيا على الحد من التفكير وكذلك الأمراض الناتجة عن استخدام الآلات الحاسبة وتطبيع العلاقات الاجتماعية والأسرية وانشغال أفراد العائلة وإعلاء لقيم الأنانية وحب الذات على حساب قيم التضامن والتفاعل الاجتماعي عن بعضهم والخمول العقلي الناتج عن استخدام الإشعاعات الصادرة منها وهذا على حساب كتم التضامن والتفاعل لا يمكن لأنها الوظائف التقليدية التي كاد ينتج عنها بطالة مقنعة وإحلال الخبرات الفنية والمهارات . (حسين، 2006م)

3.17 التنمية بين المعلوماتية والعولمة:

المجتمع القائم على المعلومات هو مجتمع ينتقل تنظيمه من اعتماد آليات تدفق الأوامر إلى آليات تدفق المعلومات ويكون هذا التدفق المستمر للمعلومات هوية الانتظام الداخلي للمجتمع، فالمجتمع أصبح يعتمد على النظام الشبكي أكثر من النظام التقليدي الذي

كان سائدا من قبل، ومن ثم فإن البشرية بانتقالها إلى عصر المعلومات تكون قد أحدثت ثورة حقيقة في تاريخها، إذا انتقلت في الثورة الأولى من العصور القبلية، حيث الفردية المفرطة إلى عصر الدولة المركزية وها هي الآن تتحمل من عصر الدولة المركزية إلى عصر آخر لدولة هي مركزية تقمع الحرية الفردية تحت غطاء النظم الاجتماعي كما السلطة، ولا هي مجتمع فردي يهدر فكرة المجتمع العام، إنما هو مفهوم جديد للدولة يرى آليات التنظيم الهرمي، إنما تتسحب لصالح آليات التنظيم الشبكي أو أن سلطة إصدار الأوامر سوف تتسحب التبعية لصالح حركة تفتت المعلومات، فإن آليات تدفق المعلومات هي التي تمنح المجتمع الذاتي والقدرة على التنظيم (أبو ريان و أخرون، 2004م).

3.18 تكنولوجيا المعلومات والتنمية الصناعية:

يشهد العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تطورا هائلا في مجال الصناعة، فقد انتهت مرحلة المهن الصناعية الصعبة والشاقة، وحلت محلها الصناعات الذكية التي تستخدم الآلات المبرمجة، لقد تعززت الصناعة بفضل تكنولوجيا المعلومات، وأخذت منحى آخر نحو المصانع والشركات الالكترونية، والتي يقتصر فيها دور اليد العاملة سوى على الإدارة والمراقبة. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تفيد في تنمية القطاع الصناعي من خلال الآفاق التي تفتحها تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في:

- إعداد الدراسات الاقتصادية الفنية للمشروعات الصناعية في ضوء مخطط التنمية وحاجة المركزية البلد وتوجهاته.
- الاطلاع على التطورات الفنية في العالم قبل البد ببناء مشروع معين.
- المساعدة على استنباط الحلول للإشكاليات التي تواجه المشروع الصناعي عند التشغيل
- إعداد تقارير إحصائية وتوفير المعلومات فيما يخص المواد الأولية.
- إمكانية متابعة وتشغيله المعلومات الخاصة بتنفيذ المشروع.

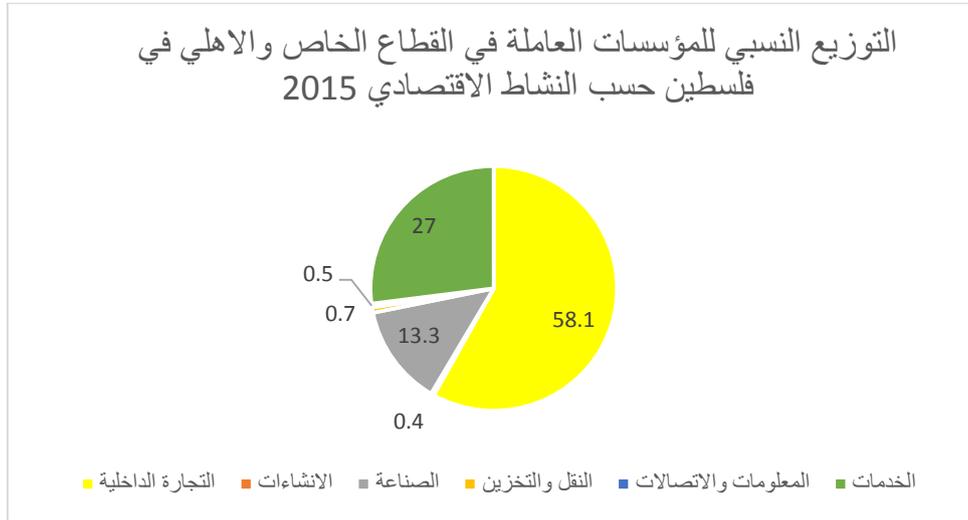
كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الصناعي يمكن أن يرفع من كفاءة الأنشطة ورفع الإنتاجية. (درويش ، 2001م)

3.19 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً وخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي عملت على تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشتى القطاعات بما يتناسب مع التنمية الشاملة ووفقاً للمعايير والمؤشرات المعمول بها دولياً وعربياً ومن هذه المؤشرات انتشار الهاتف الثابت والهاتف المحمول وانتشار الحاسوب وانتشار الانترنت ولقد كان للاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً في منع هذا القطاع من التطور من خلال احتكاره له وعدم السماح بتطوره والاستفادة منه بمليارات الدولارات والمماثلة في عدم إعطاء الفلسطينيين لحقوقهم في هذا المجال التي كفلها لهم القانون الدولي.

أولاً: حجم الإنتاج:

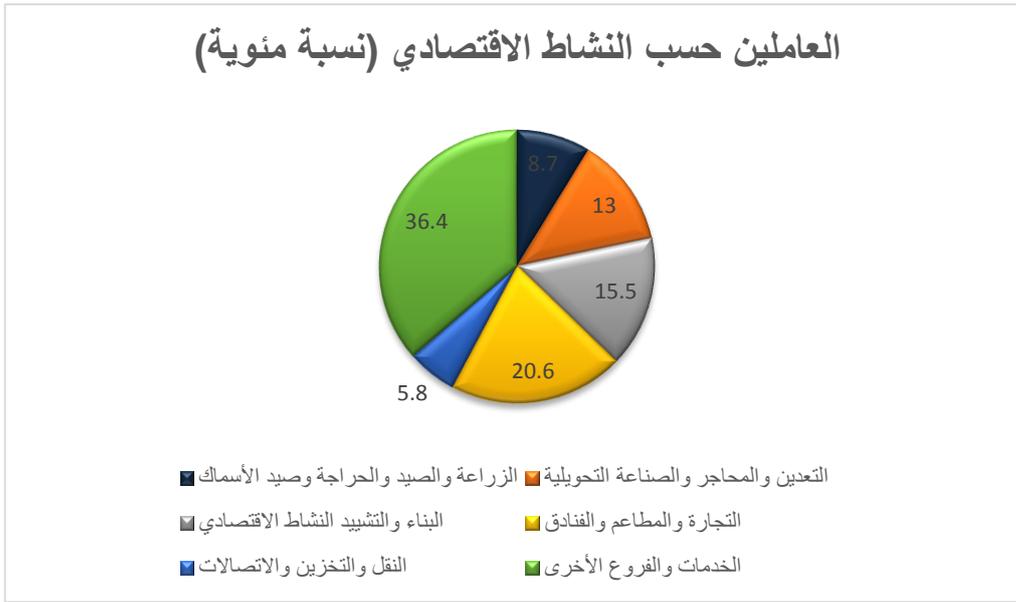
شكلت المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما نسبته 0.5% من اجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من هذه النسبة البسيطة الا أنها تعد نسبة مهمة مقارنة مع بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغ عددها 679 مؤسسة عام 2015 مقارنة مع 479 في عام 2001. لتوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص والاهلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي



شكل (3.1): التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص والاهلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي 2015
المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء 2015)

عدد العاملين

بلغت أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية في فلسطين ضمن الأنشطة الاقتصادية 413,473 عاملاً موزعين على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وكانت نسبة العاملين في مؤسسات التجارة الداخلية 20.6%، أما نسبة العاملين في مؤسسات الخدمات فقد بلغت 36.4% وبلغت نسبة العاملين في المؤسسات الصناعية 13% بينما شكل العاملون في مؤسسات الإنشاءات 15.5% ومؤسسات النقل والتخزين والاتصالات ما نسبته 5.8% .



شكل (3.2): العاملين حسب النشاط الاقتصادي (نسبة مئوية)

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء 2015)

ان عدد العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسيط نسبياً لكن له مساهمة واضحة في مشاركة الايدي العاملة في هذا القطاع أي ما يعادل 6660 عامل.

جدول رقم 3.1 يوضح مدى تطور حجم الإنتاج وعدد المؤسسات العاملة وعدد العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات من سنة 2000 وحتى 2015 (وحدة القياس بالمليون دولار).

جدول (3.1): يوضح مدى تطور حجم الإنتاج وعدد المؤسسات العاملة وعدد العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات من سنة 2000 وحتى 2015 (وحدة القياس بالمليون دولار)

السنة	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الإنتاج
2000	628	5252	2397
2001	479	4160	182.8
2002	469	3720	154
2003	444	4329	186.6
2004	649	5860	204.4
2005	619	6002	146.8
2006	598	6239	288.6
2007	448	1211	306.5
2008	1140	8492	312.3
2009	1169	9568	447.8
2010	446	4377	454.8
2011	500	5418	501.8
2012	597	6792	544.5
2013	591	7616	632.7
2014	602	6898	690
2015	679	6660	793

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

نلاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تطورت بشكل ملحوظ ففي عام 2001 كان عدد المؤسسات 479 مؤسسة حتى أصبح عدد المؤسسات 679 مؤسسة في عام 2015 يعني ذلك أن هناك تطور ينعكس على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما بالنسبة لعدد العاملين في هذا القطاع فقد بلغ 5252 في عام 2000 وأخذت أعداد العاملين على مدار السنوات تزداد بشكل جيد حتى أصبح عدد العاملين 6660 في عام 2015 نلاحظ أن هنالك زيادة في الإنتاج الذي ينعكس ذلك على زيادة في الطلب على الأيدي العاملة ويولد مزيداً من الإنتاج وهذا بدوره يساهم بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للقيمة المتولدة من العملية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المقيمة في الاقتصاد الوطني والذي يتم خلال فترة زمنية معينة.

تطور الناتج المحلي الإجمالي

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 7721.7 مليون دولار امريكي خلال العام 2015 حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 3.5% مقارنة مع العام 2014 واحد أسباب الارتفاع هو انتهاء الحرب على قطاع غزة.

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين 1745.9 دولار امريكي خلال العام 2015 مسجلا ارتفاعا بنسبة 0.5% بالمقارنة مع العام 2014 حيث بلغت قيمته 1737.4 دولار امريكي (الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2015)

مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات بالناتج المحلي الإجمالي

يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 وفي عام 2014 بلغت نسبة مساهمته 5.8% وهذه الزيادة في نسبة المساهمة بسبب عودة الحياة الاقتصادية في قطاع غزة وانتهاء الحرب عليها.

الاتصالات والمعلومات

بلغ عدد المؤسسات العاملة في أنشطة المعلومات والاتصالات لعام 2015 في فلسطين 679 مؤسسة يعمل فيها 6660 عاملاً وبلغ حجم الإنتاج المتوقع من أنشطة الاتصالات والمعلومات 793 مليون دولار، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2015).

جدول (3.2): عدد خطوط الهاتف الرئيسية الفلسطيني حسب المنطقة في الفترة ما بين 2012-2015

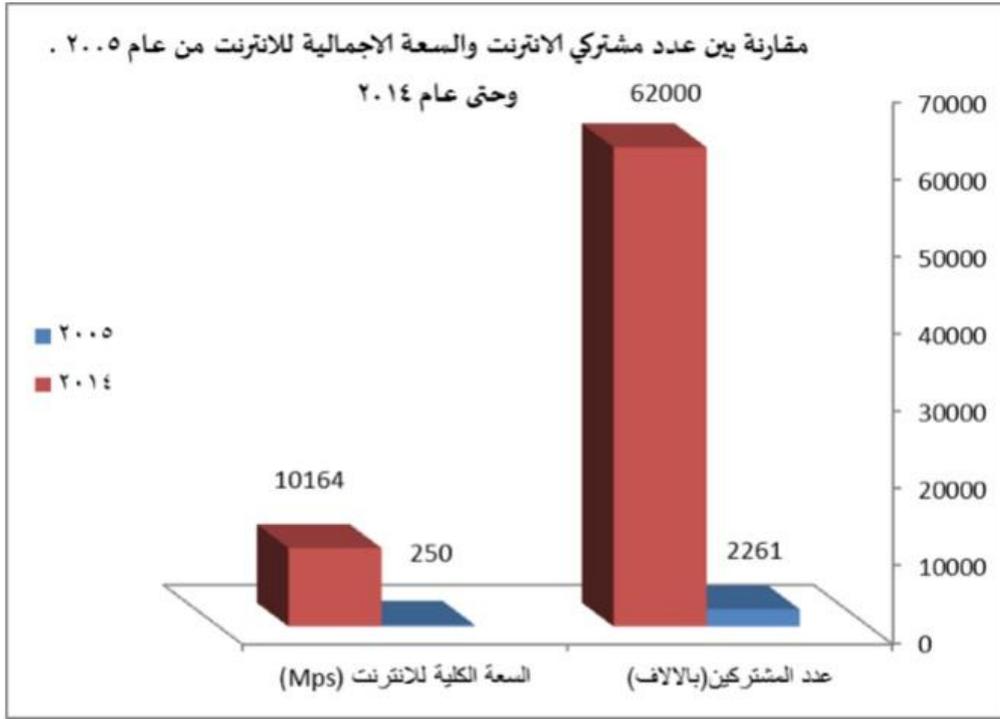
السنة	فلسطين	الضفة الغربية	غزة
عدد خطوط الهاتف الرئيسية			
2012	393,880	257,821	136,059
2013	403,025	270,189	132,836
2014	403,118	280,498	122,620
2015	406,442	279,481	126,961

جدول (3.3) اعداد المشتركين في الهاتف الخليوي الفلسطيني

السنة	العدد
2012	3190233
2013	3267819
2014	3290774
2015	3551214

3.20 واقع الاتصالات والانترنت في قطاع غزة

- وصل عدد خطوط الهاتف الثابت الى أكثر من 132,836 مشترك
- بلغ عدد مشركي الانترنت في قطاع غزة 62,000 مشترك
- بلغت سرعة الانترنت الإجمالي 10.2 جيجا بت / ثانية
- السرعات المتوفرة (1 M,2M,4M,8M,12M)



شكل (3.3): مقارنة بين عدد مشركي الانترنت والسعة الاجمالية للانترنت من عام 2005 وحتى عام

2014

المصدر: تقرير لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2014

3.21 الترتيب الدولي على مقياس التنمية لتكنولوجيا فلسطين

حدث تراجع لمؤشرات تنمية فلسطين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام 2013 عما كان عليه في العام 2012 ويرجع هذا التراجع لحدوث تباطؤ في النمو وعدم التطور في خدمات الجيل الرابع للاتصالات المتنقلة وطالما استمر الاحتلال في سياسته فإنه سيستمر هذا التباطؤ.

البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتمد البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأسر والهاتف الثابت والهاتف النقال والحاسوب والانترنت والجدول التالي يوضح كيف تطورت هذه المؤشرات بناء على سنوات مختارة

جدول (3.4) يوضح المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة

المؤشر	2004	2006	2009	2011	2014
1- نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب	26.4	32.8	49.2	50.9	63.1
2- نسبة الأسر التي لديها خدمة الانترنت	9.2	15.9	28.5	30.4	48.3
3- نسبة الأسر التي لديها خط هاتف ثابت	40.8	50.8	47.8	44	39.8
4- نسبة الأسر التي لديها هاتف محمول	72.8	81	92.4	95	97.8

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الأسري. 2014)

من الجدول نلاحظ زيادة في نسبة عدد الأسر التي لديها جهاز حاسوب وكذلك في الأسر التي لديها خدمة الانترنت وتراجع في الأسر التي لديها خط هاتف ثابت وزيادة في عدد الأسر التي لديها هاتف محمول.

3.22 المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:

تم الاتفاق على عدد من المؤشرات الأساسية من قبل الشركات العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث يصل تعدادها الى (42) مؤشراً اعتبرت 32 منها مؤشرات مشتركة لكافة دول العالم ويمكن للدول أن تتوسع بإضافة عشرة مؤشرات أخرى حيث يوجد مؤشر واحد مصدري (نسبة للأسر التي لديها تيار كهربائي فالكهرباء ليست سلعة من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكنها تعتبر كشرط أساسي للاستخدام ويمكن الحصول على هذه المؤشرات عن طريق البيانات بأساليب إحصائية معتمدة ومعروفة من أجل الوصول إلى مفهوم

واحد يمكن اعتماده من كافة الدول لتحقيق الأساس المشترك للمؤشرات القابلة للمقارنة على النطاق الدولي والمحلي. (الاسكوا، 2007م).

ويجري العمل على تطوير هذه المؤشرات بصورة منظمة ومتقنة مع الجهود الدولية المبذولة لتطوير هذه المؤشرات التي تحتاج إلى تطوير من أجل مواكبة النمو المتسارع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتلائم مع ما تم تطويره من مؤشرات من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال إحصاء تكنولوجيا المعلومات وتم تحديد مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، وهي (الجهاز المركزي للإحصاء، 2007م)

المؤشرات الدولية لقياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لقد تم اختيار أربعة مؤشرات لقياس توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الدول كما وضعتها الاتحاد الدولي للاتصالات 2004 وهي:

- 1- عدد المشتركين في الهاتف الثابت (لكل مائة نسمة)
- 2- عدد المشتركين في الهاتف النقال (لكل مائة نسمة)
- 3- عدد الحواسيب الشخصية (لكل مائة نسمة)
- 4- عدد مستخدمي الانترنت (لكل مائة نسمة)

ويسعى الاتحاد الدولي للاتصالات إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم من خلال ممارسة العديد من النشاطات التي تدعم تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات إذ يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات الجهة الدولية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007).

ثانياً: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية والعربية والمحلية.

يوجد العديد من المؤشرات التي يمكن الحصول عليها عن طريق جمع البيانات بأساليب إحصائية معتمدة ومعروفة من أجل التوصل إلى مفهوم واحد يمكن اعتماده من قبل كافة الدول من أجل تحقيق الأساس المشترك للمؤشرات القابلة للمقارنة على النطاق الدولي أو نطاق المنطقة (الاسكوا، 2007م)

3.23 مؤشرات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين

تعريف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعتبر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لوصف مجتمع المعلومات ومراقبة مدى التطور التكنولوجي وتضمين وسائلها في مجالات الحياة كافة كذلك تقييم سياسات الدولة المعتمدة في مجال قياس مجتمع المعلومات كما تعتبر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللبنة الأساسية لإحصاءات تكنولوجيا المعلومات ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من توفير هذه المؤشرات كان لا بد لها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتفق مع المؤشرات الموصى بها دولياً. (الجهاز المركزي للإحصاء).

1. المؤشرات المحلية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

نظراً لحدثة موضوع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 2000 على توفير إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إن الحاصل على مستوى المؤسسات وعدد من العاملين يدل ذلك على مدى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رغم المضايقات التي تمارس على هذا القطاع من قبل قوات الاحتلال.

ويجري العمل على تطوير هذه المؤشرات بصورة منظمة ومتقفة مع الجهود الدولية المبذولة لتطوير هذه المؤشرات التي تحتاج إلى تطوير من أجل مواكبة النمو المتسارع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتلائم مع ما تم تطويره من مؤشرات من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات وتم تحديد مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين. (الجهاز المركزي للإحصاء)

1. امتلاك أجهزة الهاتف الثابت والهاتف النقال
2. مدى استخدام الإنترنت وذلك حسب المنطقة والغرض
3. معلومات حول استخدام الحاسوب وما هو غرض الاستخدام
4. توفير البيانات حول استخدامات الحاسوب والهاتف النقال والانترنت والهاتف الثابت.

2. المؤشرات العربية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يستخدم المؤشر الأساسي السنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربي Arab ICT Index MDR، الذي طوره مركز مدار للأبحاث والتطوير أربعة مؤشرات رئيسية لكل من البلدان العربية التي يغطيها التقرير وهي

1. اشتراكات الهاتف المحمول

2. اشتراكات الهاتف الثابت

3. مستخدمو الانترنت

4. عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة

ويتم حساب المؤشر الأساسي بإضافة قيم هذه المؤشرات الأربعة لكل بلد وتقسيم الناتج على عدد السكان وكلما كانت درجة المؤشر الأساسي أعلى فإنها تشير إلى مستوى أعلى في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مدار، 2012م)

مؤشرات أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

من خلال دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لقياس اقتصاديات المعلومات والتي شملت العديد من المؤشرات الإحصائية لأداء صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجزء من قطاع المعلومات والمعرفة، ومن خلال تلك الدراسة نلاحظ التطور السريع الذي على ذلك القطاع من خلال المؤشرات التالية:

مؤشر القيمة المضافة:

يعتبر مؤشر القيمة المضافة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال، وبين المؤشر قطاع المعلومات ومدى نموه في جميع الدول الأعضاء والمشمولة بالمسوحات وبمعدلات متفاوتة

مؤشر حصة قوة العمل:

مؤشر حصة قوة العمل في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العمالة في قطاع الأعمال اذ يعتبر هو من أهم المؤشرات المهمة في قياس حجم وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لقوة المعمل من أهمية في حسابات حجم قطاع المعلومات.

مؤشر حصة الصادرات

حصة صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات الدول الأعضاء، تعتبر صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الصناعات القابلة للانتشار عالمياً بشكل أكبر من صناعات باقي القطاعات الاقتصادية، والذي أدى إلى نمو إجمالي الصادرات العالمية في الدول المنتجة لتلك الصناعات بشكل متسارع. (اشتيه، 2004م).

التطورات الرئيسية على مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

من أجل تقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، ومدى نفاذها بين أوساط الأسر والأفراد يتطلب مقارنة مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما يقابلها من مؤشرات للدول الأخرى حيث يمكن إجراء المقارنة مع العديد من مجموعات الدول وتتميز الدول المتقدمة بتقدم وتطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل سريع أما بالنسبة للدول الناشئة فإنها تمتاز بمعدلات نمو سريعة في العديد من المؤشرات المختلفة. ودول العالم الثالث ومن أهم هذه، المؤشرات (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م).

مؤشرات قياس انتشار الهاتف الثابت

هنالك عدة مؤشرات لقياس مدى نفاذ الأسر والأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسوف يتم استخدام المؤشر الأكثر شيوعاً للمقارنة بين الدول، وهو عدد الهواتف الثابتة لكل 100 من عدد السكان ونلاحظ ان عدد الهواتف الثابتة لكل 100 من عدد السكان في اثنتي عشر دولة من بينها الأراضي الفلسطينية، حيث أن أعلاها سجل في الدول التي تمتاز بارتفاع مستوى الدخل فيها وبشكل خاص البحرين وقطر، وبمعدلات 19.4 و 18.1 على التوالي في العام 2007م. أما معدل الهواتف الثابتة لكل 100 من عدد السكان في الأراضي الفلسطينية فبلغ 8.7 في العام 2007، وهو يبدو منخفضاً عندما تتم مقارنته بباقي الدول المدرجة في الجدول رقم (4). وباستثناء العراق واليمن التي بلغ فيها المعدل حوالي 5.1 و 4.4 على التوالي لكل 100 من السكان، سجل المعدل الأدنى في الأراضي الفلسطينية.

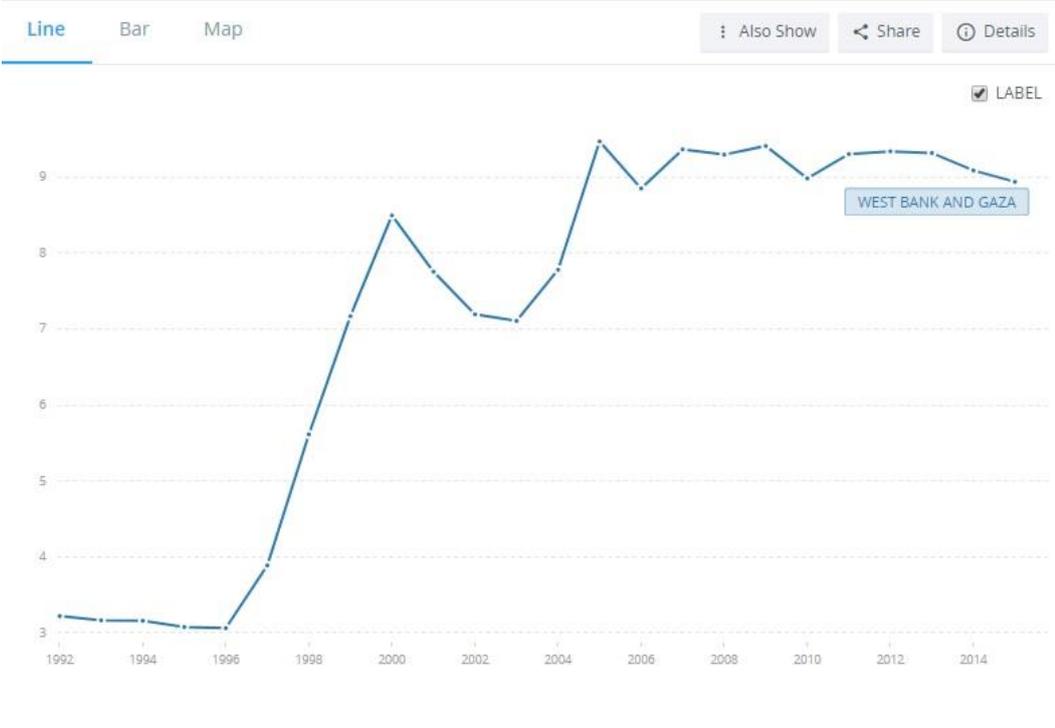
أخذ معدل انتشار خدمة الهاتف الثابت بالنمو البطيء وفي بعض الأحيان بالنمو السالب في السنوات الأخيرة، خصوصاً الدول التي امتازت بارتفاع معدل الانتشار فيها، ويعود السبب في ذلك، إلى انتشار خدمات الهاتف النقال بشكل كبير، التي أثرت على خدمة الهاتف الثابت وأصبحت كبديل له.

فلسطينيا إن معدل انتشار خدمة الهاتف الثابت تناقص بشكل بطيء خلال السنوات الماضية.

جدول (3.5): عدد الهواتف الثابتة لكل 100 من السكان حسب الدولة سنوات مختارة

(البنك الدولي -2015)

الدولة	2004	2006	2007	2015
العراق	2.8	4.1	5.1	6
سوريا	15.0	17.5	17.9	16
مصر	12.0	14.2	15.1	7
المملكة العربية السعودية	16.3	15.9	15.7	13
عمان	10.1	10.3	9.8	10
اليمن	1.7	4.4	4.4	5
الأردن	11.6	11.8	9.8	5
الأراضي الفلسطينية	9.0	8.8	8.7	9
قطر	25.7	24.9	18.1	18
لبنان	16.0	14.5	14.7	20
البحرين	26.3	26.9	19.4	21
الكويت	25.5	16.1	15.2	13



مخطط يوضح انتشار استخدام الهاتف في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) -

البنك الدولي 2015

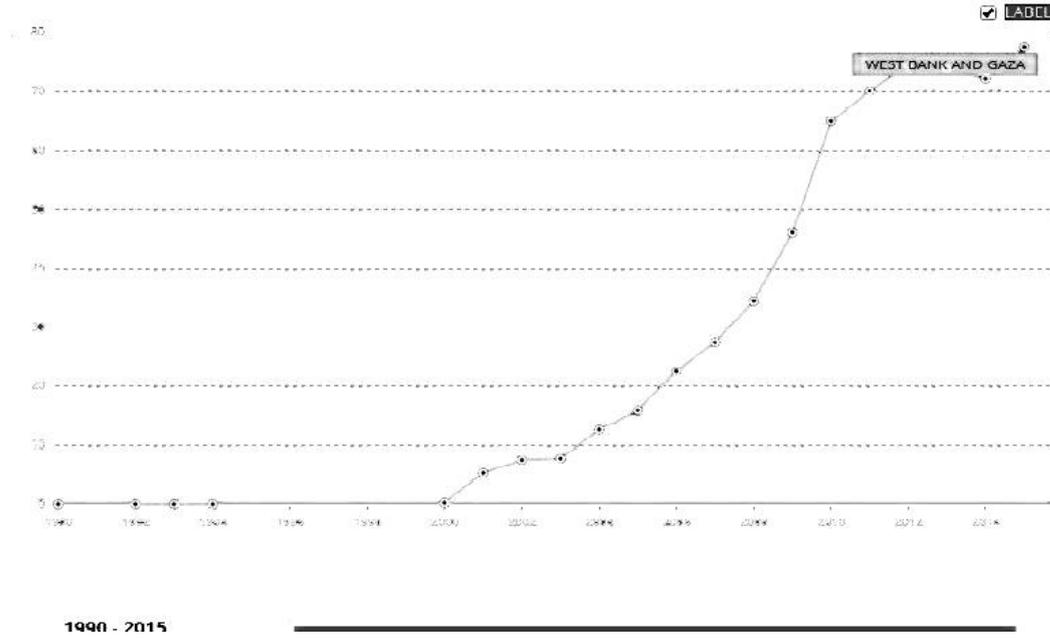
يعتبر انتشار الهاتف الثابت في فلسطين أفضل من بعض الدول العربية، إن الهاتف الثابت في فلسطين اخذ في التناقص حيث كان في عام 2004 بلغ عدد المستخدمين 9 لكل مائة عام مع انخفاض في سنة 2007 بلغ 8.7 لكل مائة مستخدم، ويعزى هذا الانخفاض في عدد مستخدمي الهاتف الثابت هو الانتشار السريع للهاتف النقال الذي أثر على الهاتف الثابت وأدى ذلك إلى تراجع عدد مستخدمي الهاتف الثابت.

مؤشرات قياس انتشار الهاتف النقال

يوجد تفاوت كبير بين دول المنطقة في معدل انتشار الهواتف النقالة متمثلة بعدد الهواتف لكل 100 فرد من السكان وأن معدل انتشار الهواتف النقالة للدول المشاركة أعلاه في الجدول والتي من بينها فلسطين في العام 2015 بين أعلاها 185 (في البحرين)، وبين أدناها 68 (في اليمن). أما الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ المعدل فيها 78 لنفس العام ويتضح أن معدل انتشار خدمة الهاتف النقال في الأراضي الفلسطينية هي من المستويات المنخفضة مقارنة بدول المنطقة.

جدول (3.6): عدد الهواتف النقالة لكل 100 من السكان حسب الدولة، سنوات مختارة.

الدولة	2004	2006	2007	2015
العراق	6.72	33.0	46.6	94
سوريا	13.0	25.3	33.5	64
مصر	7.5	23.6	39.6	111
السعودية	40.0	80.4	111.4	177
عمان	25.5	68.9	91.1	160
اليمن	4.15	13.9	17.6	68
الأردن	30.0	7.3	83.4	147
الأراضي الفلسطينية	8.5	37.7	43.5	78
قطر	65.9	105.5	94.2	159
لبنان	22.0	24.4	25.9	92
البحرين	76.65	113.8	106.6	185



مخطط يوضح انتشار الهاتف النقال في الضفة الغربية وقطاع غزة (البنك الدولي 2015)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واطارها القانوني:

ان الأطر القانونية السارية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو القانون الدولي والمعاهدات الدولية الخاصة بالاتصالات ذات الصلة بالإضافة الى اتفاقيات أوسلو الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خلال الفترة الانتقالية التي انتهت الا أنه لا زال العمل قائماً بها.

ومع تطور المعرفة حول حقوق الانسان اعترفت حكومات العالم بالتنمية كحق من حقوق الانسان وباتت تكنولوجيا الاتصالات ضرورية لحياة الانسان لدرجة أنها تعرف كحق من الحقوق، وأكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية والثقافة (اليونسكو) أن التواصل حق وحثت البلدان على إعطاء الاهتمام للاستفادة من البنية التحتية للنطاق العريض وأن اتفاقية جنيف نافذة ولا تنتفي بفعل الاتفاقات الثنائية.

3.24 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك التنمية المكبل

منذ احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية في العام 1967 حصلت إسرائيل على مليارات الدولارات من احتكارها لهذا القطاع واستغلالها للطيف الكهرومغناطيسي والترددات اللاسلكية الخاصة بهم، فعندما حصلت شركة جوال التي أنشأت عام 1999 كأول شركة فلسطينية للاتصالات المتنقلة على رخصة لاستخدام 4.8 ميغا هيرتز (نصفها حصري لجوال

والنصف الاخر بالاشتراك مع المشغلين الإسرائيليين) كانت جوال تقدم خدمة لأكثر من 2.5 مليون شخص

فكانت تضطر الى تحميل ترددات عالية جداً وتصرف أموال إضافية لبناء أبراج إضافية لتقديم خدماتها على العكس من شركة سيلكوم الإسرائيلية التي تتمتع ببنية تحتية كبيرة بالإضافة الى دعم الاحتلال لها. أما بالنسبة للشركة الأخرى (الوطنية موبايل المشغل الثاني) التي حصلت على الترخيص في عام 2007 فهي لم تبدأ الا بعد عامين وهي الاحتلال على اعطاءها الترددات في الضفة الغربية وليس قطاع غزة وبذا حرم سكان قطاع غزة من وجود منافس لشركة جوال في القطاع ، ولقد تسبب الحظر في الوصول الى الخدمات المتقدمة للشركات الفلسطينية العاملة الى تخلفها تكنولوجياً وخاصة في البيانات الخاصة بالهواتف الذكية والى خسارة من 80-100 مليون دولار سنوياً واستفادت الشركات الإسرائيلية المنافسة من أرباح كبيرة نتيجة لرخص أسعارها وتقديمها لخدمات عالية الجودة ، وتشير التقديرات الى أن خسارة شركات المحمول الفلسطينية لحوالي 240 مليون دولار في عام 2014 وكذلك لخسارة السلطة الفلسطينية الضريبة المضافة التي تقدر ما بين 10-40 مليون دولار .

ثمة علاقة إيجابية قوية بين الاستثمارات المباشرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص عمل مع نسبة مضاعفة 3-1 أي أن كل وظيفة جديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستحدث ثلاث وظائف في قطاعات أخرى وهذا يعتبر أساساً لإقامة الاقتصاد القائم على المعرفة ولا نبالغ إذا ما وصفنا هذا القطاع بأنه محرك رئيس للتنمية (نور عرفة واخرين، 2015م).

معوقات تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين

-احتلال الأراضي الفلسطينية واستمرار السيطرة على طيف الترددات الفلسطينية والعمل على إعاقة استيراد وحجز أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنع إدخالها لفترة تزيد عن العامين.

-بيع وتسويق أجهزة الهاتف المحمول الإسرائيلية في مناطق السلطة في منافسة غير عادلة وبدون أي ترخيص أو استثمار أو ضرائب بينما لا يمكن تسويق الأجهزة الفلسطينية في إسرائيل.

-بالرغم من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل وكذلك توصيات وقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات بتخصيص الرمز الفلسطيني 970، إلا أن إسرائيل مازالت تمنع النفاذ المباشر إلى الشبكة الدولية.

- عملت إسرائيل على تغيير أرقام الهاتف المحمول الإسرائيلي إلى 7 أرقام وتمنع بالمقابل وصول الأجهزة الملائمة لتوفير تلك الزيادة فلسطينياً علاوة على تعطيل الأجهزة الخاصة بشركة الهاتف المحمول (جوال) الفلسطينية مما حال دون تمكن الشركة من توسيع شبكتها وتطوير خدماتها خلال الفترات الأخيرة.
- تعطيل الإدخال والافراج عن البضائع والأجهزة المخصصة لتطوير شبكات الاتصالات.
- التغلغل الغير مشروع في سوق الاتصالات الفلسطيني من قبل الشركات الإسرائيلية التي تلجأ إلى إطلاق تردداتها في المناطق الفلسطينية، اذ بلغ حجم سيطرة الشركات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني المتعلق بخدمات الهاتف المحمول على سبيل المثال لا الحصر 56% من حجم المشتركين الفلسطينيين.
- تم الاتفاق في عام 1999 مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية على مايكرو وكوابل الألياف الضوئية لربط فلسطين مع الخارج إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي منعت ذلك.
- رفض إسرائيل ربط مناطق القدس المحتلة بالشبكة الفلسطينية الأمر الذي يحول دون فصل الشبكة الفلسطينية عن الشبكة الإسرائيلية.

الخلاصة

- تعتبر التنمية أحد الأهداف الأساسية للتخطيط الاقتصادي وقد ظهر هذا المصطلح في العصر الحديث وتحدث عنها الإسلام عندما ذكر القرآن الكريم عن عمارة الأرض الانسان للأرض. وتهدف التنمية الى زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي والوصول الى جودة أفضل في الحياة. وقد ظهرت العديد من النظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية أهمها نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو غير المتوازن وللتنمية عدة أنواع منها الاقتصادية والبشرية والساسية والمستقلة والمستدامة، وقد كان لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في عملية التنمية وخاصة في الدول التي تفتقر الى الثروات الطبيعية.

-شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين تطوراً كبيراً وخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حيث زاد عدد المؤسسات العاملة وعدد العاملين في هذا المجال مما زاد من الناتج المحلي واعتمدت السلطة الفلسطينية المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وقد تقدم هذا المؤشر في بعض السنوات وتراجع في سنوات أخرى نتيجة للوضع السياسي ودور الاحتلال في هذا الموضوع.

الفصل الرابع

الدراسة العملية

الفصل الرابع الدراسة العملية

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق اعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الاحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لان المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويعمل على جمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

مصادر المعلومات:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية كما يلي:

1. مصادر البيانات الثانوية:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجالات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

2. مصادر البيانات الأولية:

تم تصميم استبيان كأداة رئيسة للدراسة، ومن ثم تفرغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

مجتمع الدراسة:

ويشمل جميع شركات تكنولوجيا المعلومات المدرجة ضمن

اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) في قطاع غزة والبالغ عددها 45 بالإضافة الى شركتين عاملتين في الاتصالات فأصبح مجموع العينة 47 وبعد تعبئة الاستبانة تم استرداد 44 استبانة من أصل 47 وبنسبة 93%.

عينة الدراسة:

هي العينة التي خضعت للتحليل في هذه الدراسة والجداول التالية توضح البيانات الخاصة بالمؤسسة:

جدول(4.1): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد العاملين في المؤسسة

عدد العاملين	التكرار	النسبة المئوية %
1-5	29	65.9
6-10	11	25
11-15	2	4.5
اكثر من 15	2	4.5
المجموع	44	100,00

من خلال الجدول يتضح ان 65.9% من افراد العينة يتراوح عدد العاملين في المؤسسة ما بين عامل الي خمسة عمال، و 25% يتراوح عدد العاملين في المؤسسة ما بين ستة عمال الي عشرة عمال، و 4.5% تتراوح ما بين 11 عامل الي 15 عامل او اكثر من 15 عامل ، وهذا يدل علن أن المؤسسات العاملة في قطاع غزة في هذا المجال تمتاز بعدد قليل من العمالة .

جدول(4.2): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد المهندسين المختصين

عدد المهندسين	التكرار	النسبة المئوية %
1-5	39	88.6
6-10	4	9.1
اكثر من 10	1	2.3
المجموع	44	100.0

من خلال الجدول السابق يتضح ان 88.6% من افراد العينة يتراوح عدد المهندسين ما بين مهندس الي 5 مهندسين، و 9.1% يتراوح عدد المهندسين ما بين 6 مهندسين الي 10 مهندسين، و 2.3% عدد المهندسين اكثر من 10 مهندسين، وهذا يدل علن هذه المؤسسات لا تستخجم الا عدد قليل جداً من المهندسين .

جدول(4.3): يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد الفنيين

عدد الفنيين	التكرار	النسبة المئوية %
1-5	41	93.2
6-10	2	4.5
اكثر من 10	1	2.3
المجموع	44	100.00

من خلال الجدول السابق يتضح ان 93.2% من افراد العينة يتراوح عدد الفنيين ما بين عامل الي 5 عمال و 4.5% يتراوح عدد الفنيين ما بين 6 عمال الي 10 عمال و 2.3% عدد الفنيين اكثر من 10، وهذا يدل على أن العدد الأكبر من المؤسسات العاملة في هذا القطاع تستخدم عدد قليل من الفنيين .

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على (مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية)، تم بناء وتصميم استبانة للدراسة بالاستفادة من الأدبيات السابقة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال. وقد اشتملت الاستبانة على جزأين: الجزء الأول البيانات الخاصة بالمؤسسة، الجزء الثاني فقرات الاستبانة بعنوان " هل يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية)" وتكونت من 31 فقرة موزعة كالتالي:

- المحور الأول: المكونات المادية واشتملت على 7 فقرات.
- المحور الثاني: البرمجيات واشتملت على 7 فقرات.
- المحور الثالث: شبكات الاتصال واشتملت على 7 فقرات.
- المحور الرابع: مهارات العاملين واشتملت على 10 فقرات.

وقدم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول التالي:

جدول (4.4): مقياس ليكرت الخماسي - درجات

الاستجابة	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا
كل فقرات الاستبانة	5	4	3	2	1

خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة والاستفادة منها من أجل بناء الاستبانة.
2. استطلاع رأي عدد من المتخصصين في مجال الدراسة من أجل تحديد المجالات الرئيسية للاستبانة والفقرات الخاصة بكل محور.
3. إعداد الاستبانة الأولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
4. عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
5. تعديل الاستبانة بشكل أو حسبما يراه المشرف.
6. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وإجراء التعديلات اللازمة.
7. إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستبانة لفحص صدق وثبات الأداة وتكونت العينة الاستطلاعية من (20) مفردة" موضع الدراسة.
8. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ثم جمعها وإجراء التحليل الإحصائي.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة "أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه"

(الجرجوي، 2010 م)، وتم استخدام طريقتين للتأكد من صدق الإستبانة:

1. صدق المحكمين:

هو أن يختار الباحث عددا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة (الجرجوي، 2010م). ولقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من متخصصين في الإدارة، وذلك للاسترشاد بأرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبانة للهدف منها، وكذلك للتأكد من صحة الصياغة الغوية ووضوحها، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2. صدق المقياس:

وذلك بأن يكون المقياس قادرا على قياس الجانب الذي أعد من أجل قياسه (الفرا، مقداد، 2011م)، وأنواعه كالتالي:

الاتساق الداخلي:

وهو قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي ينتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

المحور الاول: المكونات المادية:

جدول (4.5): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الاول مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	يسهم توافر الإمكانيات المادية لقطاع ICT في تحقيق الأداء المستهدف في الشركات	0.746	**0.00
2	يساعد توافر الإمكانيات المادية على توفير الوقت والجهد	0.90	**0.00
3	تشجع الإمكانيات المادية على تطوير الإنتاج بشكل مستمر	0.570	**0.00
4	يسهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة مرونة العمل	0.657	**0.00

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
5	تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز دخل الفرد.	0591	**0.00
6	تقلل الإمكانيات المادية من الاعتماد على الأيدي العاملة مما يزيد من متوسط دخل الفرد.	0.713	**0.00
7	يسهم ICT في أعمال إدارية توفر دخلاً إضافياً	0.715	**0.00

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

يتضح من الجدول أن المحور الأول " المكونات المادية " مرتبط ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الأول، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثاني: البرمجيات:

جدول رقم (4.6) - معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	تسهم البرمجيات في تقديم حلول للمشكلات التي تزيد من إنتاجية الشركات	0.705	**0.00
2	تمكن البرمجيات المستخدمة من تدفق المعلومات بين الاطراف ذات العلاقة	0.834	**0.00
3	تمكن البرمجيات المستخدمة في المؤسسة من زيادة كفاءة العمل	0.680	**0.00
4	تمكن البرمجيات الحديثة من الاحتفاظ بقواعد بيانات ونظم معلومات لدعم اتخاذ القرار	0.636	**0.00

0.00**	0.627	يسهم إنتاج البرمجيات محلياً في خفض الإنفاق على البرمجيات الجاهزة وصيانتها.	5
**0.00	0.758	تتيح ICT للأفراد إنتاج برمجيات وبيعها لجهات مختلفة.	6
**0.00	0.683	تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العاملين مما يتيح لهم فرصاً إضافية لزيادة دخلهم.	7

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثاني " البرمجيات " مرتبط ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha= 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الثاني ، مما يعني أنها متنسقة داخليا مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثالث: شبكات التواصل:

جدول رقم(4.7) - معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات مجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تسهل شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادلات التجارية (محلياً ودولياً)	0.702	**0.00
2	تسهل شبكات الاتصال سرعة الوصول إلى المعلومات.	0.866	**0.00
3	يزيد تعدد شبكات الاتصال من كفاءة الشركات في عمليات التوريد وسرعة تقديم الخدمة	0.697	**0.00
4	يسهم الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة بالخدمة المقدمة.	0.868	**0.00
5	يساعد توفر شبكات الاتصال على توفر الوقت والجهد.	0.853	*0.046
6	يتيح تنوع شبكات الاتصال في إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة دخل الفرد.	0.826	*0.735
7	تسهل ICT في تمكين العاملين بالعمل عبر الانترنت بأجر	0.811	**0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثالث " شبكات التواصل " مرتبط ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha= 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الثالث ، مما يعني أنها متنسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الرابع: مهارات العاملين:

جدول رقم(4.8) - معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يمتلك العاملون مهارات شخصية تسهم في تحقيق قيمة ورضا للمستفيد.	0.888	**0.00
2	تسهم المهارات الفنية لدى كادر ICT في تقديم منتجات جديدة ومتميزة	0.883	**0.00
3	تساعد المهارات الفنية لدى العاملين في شركات ICT في تحسين جودة منتجات الشركات	0.776	**0.00
4	يمتلك قطاع شركات ICT منتجات خاصة بها تحقق لها ميزة تنافسية	0.808	**0.00
5	-تسهل شبكة العلاقات التي تمتلكها كادر ICT في تنويع المنتجات وتحسينها	0.776	**0.00
6	يمتلك العاملون قدرات تمكنهم من التكيف والتأقلم مع التغيرات في بيئة الشركات	0.861	**0.00
7	يمتلك العاملون مهارات تساعدهم في المشاركة في صنع القرار	0.808	**0.00
8	تسهم ICT في توفير فرص عمل جديدة تزيد من دخل الفرد	0.711	**0.00
9	تسهم ICT في زيادة مهارات العاملين للتدوير الإداري في وظائف أعلى تزيد من دخل الفرد	0.849	**0.00
10	تسهم ICT في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين	0.734	**0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

يتضح من الجدول السابق أن المحور الرابع "مهارات العاملين" مرتبط ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الرابع، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

أ. الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويوضح الجدول التالي رقم (9) مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون المقياس يتسم بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم(4.9) - معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية

للاستبانة

الرقم	المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول (المكونات المادية)	0.881	0.00**
2	المحور الثاني (البرمجيات)	0.850	0.00**
3	المحور الثالث (شبكات التواصل)	0.921	0.00**
4	المحور الرابع (مهارات العاملين)	0.915	0.00**

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

ثبات الاستبانة:

للتأكد من ثبات المقياس تم تطبيق هذا المقياس على عينة استطلاعية مكونة من () عضواً من أعضاء اندية الدرجة الممتازة، ومن ثم استخدم طريقة الثبات بطريقة ألفا - كرونباخ التالية:
تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات كل محور من محاور المقياس على حدة، بالإضافة إلى حساب ثبات المقياس ككل، حيث بلغ معدل الثبات (0.973) وهو معامل ثبات عالٍ يشير إلى صلاحية المقياس. وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0-1)، وكلما اقتربت من الواحد

دلّت على وجود ثبات عالي، وكلما اقتربت من الصفر دلّت على عدم وجود ثبات، ويبيّن الجدول رقم (10) معاملات الثبات لمحاوّر مقياس الدراسة:

جدول رقم (4.10) - معاملات الثبات لمحاوّر القياس

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي *
	جميع المحاوّر	31	0.947	0.973
2	المحور الأول (المكونات المادية)	7	0.771	0.878
3	المحور الثاني (البرمجيات)	7	0.673	0.820
4	المحور الثالث (شبكات التواصل)	7	0.909	0.953
5	المحور الرابع (مهارات العاملين)	10	0.906	0.952

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (10) إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع فقرات الإستبانة (0.947). وكذلك قيمة الصدق مرتفعة لجميع فقرات الإستبانة (0.973). وبالتالي يمكن القول بأن المقاييس المستخدمة تتمتع بالثبات الداخلي. وبذلك أصبح الاستبيان في صورته النهائية صالحاً للتطبيق على عينة الدراسة، وذلك بعد التأكد من صدق وثبات المقياس.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية :

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown: معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (11):

جدول رقم (4.11)

معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط	الاستبانة الكلية
0.917	0.847	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) (0.917) مرتفعة ودالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سمرنوف):

تم استخدام اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت درجات مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول رقم (4.12)

اختبار التوزيع الطبيعي

مستوى الدلالة	قيمة Z	المجال
//0.111	0.942	المحور الأول (المكونات المادية)
//0.335	0.960	المحور الثاني (البرمجيات)
//0.097	0.979	المحور الثالث (شبكات التواصل)
//0.218	0.811	المحور الرابع (مهارات العاملين)
//0.135	0.953	اجمالي المحاور

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.01$

// الارتباط غير دال إحصائياً عند $\alpha \geq 0.05$

من خلال الجدول السابق يتضح أن مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

نتائج التحليل واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الأولى هل يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية؟

للإجابة على هذه الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لهذا السؤال، والجدول التالي توضح ذلك:

المحور الأول: المكونات المادية:

وباستعراض استجابات عينة الدراسة ظهرت النتائج التالية:

يشير جدول (4.6) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المجال تراوحت بين (3.614 - 4.455) بوزن نسبي تراوح بين (72.27%-89.09%) وفق مقياس التدرج الخماسي (ليكرت).

ويشير الجدول (4.6) الي ان قيمة اختبار "ت" المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية لجميع الفقرات وان قيمة مستوى الدلالة لاختبار "ت" المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني انها دالة في جميع الفقرات.

وقد تبين من النتائج الموضحة في الجدول أن أعلى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (2) " يساعد توافر الإمكانيات المادية على توفير الوقت والجهد " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 89.09% ومتوسط حسابي 4.455.
- الفقرة رقم (4) " يساهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة مرونة العمل " احتلت المرتبة الأولى مكرر بوزن نسبي 89.09% ومتوسط حسابي 4.455.
- الفقرة رقم (3) " تشجع الإمكانيات المادية على تطوير الإنتاج بشكل مستمر " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 87.27% ومتوسط حسابي 4.364.

جدول (4.13): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة اختبار "ت"	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
4	.000	7.65	85.45	.817	4.273	1 يساهم توافر الإمكانيات المادية لقطاع ICT في تحقيق الأداء المستهدف في الشركات
1	.000	11.25	89.09	.663	4.455	2 يساعد توافر الإمكانيات المادية على توفير الوقت والجهد

3	.000	10.01	87.27	.685	4.364	تشجع الإمكانيات المادية على تطوير الإنتاج بشكل مستمر
4	.000	12.67	89.09	.589	4.455	يسهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة مرونة العمل
5	.000	9.37	85.00	.651	4.250	تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز دخل الفرد.
6	.031	2.24	72.27	.841	3.614	تقلل الإمكانيات المادية من الاعتماد على الأيدي العاملة مما يزيد من متوسط دخل الفرد.
7	.000	5.26	78.64	.759	3.932	يسهم ICT في أعمال إدارية توفر دخلاً إضافياً
	0.004	8.35	83.83	0.715	4.192	المتوسط العام

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة $(.05) = 1.646$

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة $(.01) = 2.364$

أما أدنى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (5) " تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز دخل الفرد " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 85% ومتوسط حسابي 4.250.
- الفقرة رقم (7) " يسهم ICT في أعمال إدارية توفر دخلاً إضافياً " احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 78.64% ومتوسط حسابي 3.932.
- الفقرة رقم (6) " تقلل الإمكانيات المادية من الاعتماد على الأيدي العاملة مما يزيد من متوسط دخل الفرد " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.27% ومتوسط حسابي 3.614.

بصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور " المقدرات المادية " بلغ 83.83% و المتوسط الحسابي لها بلغ 4.192 وأن قيمة اختبار "ت" المحسوبة اكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية وان مستوى الدلالة لقيمة اختبار "ت" المحسوبة اقل من مستوى دلالة 0.05 مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي للمكونات المادية على التنمية من خلال توفير الوقت والجهد وتطوير الإنتاج ومرونة العمل.

ثانياً: الفرضية الثانية: يساهم استخدام البرمجيات على التنمية الاقتصادية في فلسطين

جدول (4.14): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة اختبار "ت"	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1	.000	12.27	88.18	0.583	4.409	1 تسهم البرمجيات في تقديم حلول للمشكلات التي تزيد من إنتاجية الشركات
4	.000	8.17	83.64	0.691	4.182	2 تمكن البرمجيات المستخدمة من تدفق المعلومات بين الاطراف ذات العلاقة
3	.000	7.41	84.55	0.803	4.227	3 تمكن البرمجيات المستخدمة في المؤسسة من زيادة كفاءة العمل
1	.000	10.87	88.18	0.658	4.409	4 تمكن البرمجيات الحديثة من الاحتفاظ بقواعد بيانات ونظم معلومات لدعم اتخاذ القرار
7	.000	4.07	76.82	0.834	3.841	5 يسهم إنتاج البرمجيات محلياً في خفض الإنفاق على البرمجيات الجاهزة وصيانتها.
6	.000	3.91	77.27	0.905	3.864	6 تتيح ICT للأفراد إنتاج برمجيات وبيعها لجهات مختلفة.
5	.000	4.71	77.73	0.784	3.886	7 تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العاملين مما يتيح لهم فرصاً إضافية لزيادة دخلهم.
	0.000	7.34	82.34	0.751	4.117	المتوسط العام

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.646

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.364

وباستعراض استجابات عينة الدراسة ظهرت النتائج التالية:

يشير جدول (4.7) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المجال تراوحت بين (3.841 - 4.409) بوزن نسبي تراوح بين (76.82% - 88.18%) وفق مقياس التدرج الخماسي (ليكرت).

ويشير الجدول (4.7) إلى أن قيمة اختبار "ت" المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "ت" الحدولية لجميع الفقرات وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار "ت" المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أنها دالة في جميع الفقرات.

وقد تبين من النتائج الموضحة في الجدول أن أعلى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (1) " تسهم البرمجيات في تقديم حلول للمشكلات التي تزيد من إنتاجية الشركات " احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي 88.18% ومتوسط حسابي 4.409.
 - الفقرة رقم (4) " تمكن البرمجيات الحديثة من الاحتفاظ بقواعد بيانات ونظم معلومات لدعم اتخاذ القرار " احتلت المرتبة الأولى مكرر بوزن نسبي 88.18% ومتوسط حسابي 4.409.
 - الفقرة رقم (4) " تمكن البرمجيات المستخدمة في المؤسسة من زيادة كفاءة العمل " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 84.55% ومتوسط حسابي 4.227.
- أما أدنى ثلاث فقرات هي:
- الفقرة رقم (7) " تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العاملين مما يتيح لهم فرصاً إضافية لزيادة دخلهم " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 77.73% ومتوسط حسابي 3.886.
 - الفقرة رقم (6) " تتيح ICT للأفراد إنتاج برمجيات وبيعها لجهات مختلفة" احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 77.27% ومتوسط حسابي 3.864.
 - الفقرة رقم (5) " يسهم إنتاج البرمجيات محلياً في خفض الإنفاق على البرمجيات الجاهزة وصيانتها " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 76.82% ومتوسط حسابي 3.841.
- بصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور " البرمجيات " بلغ 82.34% و المتوسط الحسابي لها بلغ 4.117 وان قيمة اختبار "ت" المحسوبة اكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية وان مستوى الدلالة لقيمة اختبار "ت" المحسوبة اقل من مستوى دلالة 0.05. مما يعني أن هناك أثر إيجابي لاستخدام البرمجيات في زيادة الإنتاجية وكفاءة العمل وهذا يتطابق مع دراسة (piatkowski,2003) التي أجريت في بولندا.
- ثالثاً: الفرضية الثالثة: تساهم زيادة شبكات الاتصالات على التنمية الاقتصادية في فلسطين:

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة اختبار "ت"	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
2	.000	11.81	91.36	0.695	4.568	1 تسهم شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادلات التجارية (محلياً ودولياً)

1	.000	17.90	94.09	0.509	4.705	تسهل شبكات الاتصال سرعة الوصول إلى المعلومات.	2
4	.000	8.17	83.64	0.691	4.182	يزيد تعدد شبكات الاتصال من كفاءة الشركات في عمليات التوريد وسرعة تقديم الخدمة	3
7	.000	4.97	79.09	0.834	3.955	يسهم الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة بالخدمة المقدمة.	4
3	.000	12.46	88.64	0.587	4.432	يساعد توفر شبكات الاتصال على توفر الوقت والجهد.	5
5	.000	6.11	80.91	0.776	4.045	يتيح تنوع شبكات الاتصال في إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة دخل الفرد.	6
5	.000	5.34	80.91	0.888	4.045	تسهم ICT في تمكين العاملين بالعمل عبر الانترنت بأجر	7
	0.000	9.54	85.52	0.712	4.276	المتوسط العام	

جدول (4.15): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.646
قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.364

وباستعراض استجابات عينة الدراسة ظهرت النتائج التالية:

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المجال تراوحت بين (3.955 – 4.705) بوزن نسبي تراوح بين (79.09% - 94.09%) وفق مقياس التدرج الخماسي (ليكرت).

ويشير الجدول (4.8) إلى أن قيمة اختبار "ت" المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية لجميع الفقرات وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار "ت" المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أنها دالة في جميع الفقرات .

وقد تبين من النتائج الموضحة في الجدول أن أعلى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (2) " تسهل شبكات الاتصال سرعة الوصول إلى المعلومات " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 94.09% ومتوسط حسابي 4.705.
- الفقرة رقم (1) " تسهم شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادلات التجارية (محلياً ودولياً) " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 91.36% ومتوسط حسابي 4.568.

- الفقرة رقم (5) " يساعد توفر شبكات الاتصال على توفر الوقت والجهد " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 88.64% ومتوسط حسابي 4.432. أما أدنى ثلاث فقرات هي:
 - الفقرة رقم (6) " يتيح تنوع شبكات الاتصال في إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة دخل الفرد " احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي 80.91% ومتوسط حسابي 4.045.
 - الفقرة رقم (7) " تسهم ICT في تمكين العاملين بالعمل عبر الانترنت بأجر " احتلت المرتبة الخامسة مكرر بوزن نسبي 80.91% ومتوسط حسابي 4.045.
 - الفقرة رقم (4) " يسهم الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة بالخدمة المقدمة." احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 79.09% ومتوسط حسابي 3.955.
- بصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور " شبكات الاتصال " بلغ 85.52% و المتوسط الحسابي لها بلغ 4.726 وان قيمة اختبار "ت" المحسوبة اكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية وان مستوى الدلالة لقيمة اختبار "ت" المحسوبة اقل من مستوى دلالة 0.05 مما يعني أن هناك أثر إيجابي لاستخدام شبكات الاتصال من حيث توفير الوقت والجهد وزيادة الدخل وهذا يتفق مع دراسة (piatkowski,2003) التي أجريت في بولندا.

رابعاً: الفرضية الرابعة: تساهم مهارات العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية في فلسطين:

جدول (4.16): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة اختبار "ت"	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
1	.000	6.83	83.18	0.805	4.159	يملك العاملون مهارات شخصية تسهم في تحقيق قيمة ورضا للمستفيد.
4	.000	6.15	79.55	0.698	3.977	تسهم المهارات الفنية لدى كادر ICT في تقديم منتجات جديدة ومتميزة
2	.000	7.20	82.27	0.722	4.114	تساعد المهارات الفنية لدى العاملين في شركات ICT في تحسين جودة منتجات الشركات
3	.000	5.80	80.45	0.792	4.023	يملك قطاع شركات ICT منتجات خاصة بها تحقق لها ميزة تنافسية
5	.000	4.71	77.73	0.784	3.886	-تسهل شبكة العلاقات التي تمتلكها كادر ICT في تنويع المنتجات وتحسينها
7	.000	3.91	77.27	0.905	3.864	يملك العاملون قدرات تمكنهم من التكيف والتأقلم مع التغيرات في بيئة الشركات
10	.032	2.22	72.73	0.917	3.636	يملك العاملون مهارات تساعدهم في المشاركة في صنع القرار
5	.000	4.39	77.73	0.841	3.886	تسهم CT في توفير فرص عمل جديدة تزيد من دخل الفرد
9	.003	3.13	74.09	0.795	3.705	تسهم CT في زيادة مهارات العاملين للتدوير الإداري في وظائف أعلى تزيد من دخل الفرد
8	.004	3.06	75.45	0.961	3.773	تسهم ICT في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين
	0.004	4.74	78.05	0.822	3.902	المتوسط العام

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.646

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (42) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.364

وباستعراض استجابات عينة الدراسة ظهرت النتائج التالية:

يشير جدول (4.9) إلى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المجال تراوح بين (3.636 – 4.159) بوزن نسبي تراوح بين (72.73% – 83.18%) وفق مقياس التدرج الخماسي (ليكرت).

ويشير الجدول (4.9) إلى أن قيمة اختبار "ت" المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية لجميع الفقرات وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار "ت" المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني أنها دالة في جميع الفقرات.

وقد تبين من النتائج الموضحة في الجدول أن أعلى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (1) " يمتلك العاملون مهارات شخصية تسهم في تحقيق قيمة ورضا للمستفيد " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 83.18% ومتوسط حسابي 4.159.
- الفقرة رقم (3) " تساعد المهارات الفنية لدى العاملين في شركات ICT في تحسين جودة منتجات الشركات " احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 82.27% ومتوسط حسابي 4.114.
- الفقرة رقم (4) " يمتلك قطاع شركات ICT منتجات خاصة بها تحقق لها ميزة تنافسية " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 80.45% ومتوسط حسابي 4.023.

أما أدنى ثلاث فقرات هي:

- الفقرة رقم (10) " تسهم ICT في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين " احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي 75.45% ومتوسط حسابي 3.773.
- الفقرة رقم (9) " تسهم ICT في زيادة مهارات العاملين للتدوير الإداري في وظائف أعلى تزيد من دخل الفرد " احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 74.09% ومتوسط حسابي 3.705.
- الفقرة رقم (7) " يمتلك العاملون مهارات تساعدهم في المشاركة في صنع القرار. " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 72.73% ومتوسط حسابي 3.636 .

بصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور " مهارات العاملين " 78.05% و المتوسط الحسابي لها بلغ 3.902 وأن قيمة اختبار "ت" المحسوبة أكبر من قيمة اختبار "ت" الجدولية وأن مستوى الدلالة لقيمة اختبار "ت" المحسوبة أقل من مستوى دلالة 0.05 مما يعني أن زيادة المهارات للعاملين في هذا القطاع وتحسين الجودة يحسن من

الميزة التنافسية مما ينعكس بصورة كبيرة على الإنتاجية وهذا يتفق مع دراسة (ميرسي كور، 2013).

الخلاصة

يتضح من الدراسة أن المؤسسات العاملة في قطاع غزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمتاز بعدد قليل من العمالة (صغر حجم المؤسسات) ، واستخدام عدد قليل جدا من المهندسين والفنيين وأن قطاع البرمجيات يسهم بصورة كبيرة في تقديم حلول للمشكلات ويزيد من إنتاجية الشركات والكفاءة ويدعم نظم اتخاذ القرار وتقليل النفقات وأن شبكات التواصل تسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية وتوفر الوقت والجهد وتسهم في إيجاد فرص عمل وكذلك زيادة الدخل، وأن المهارات الفنية لدى العاملين في هذا المجال تحسن من الجودة وتوفر فرص عمل دراسية لهم وتسهم في زيادة مهارات العاملين في المجال الإداري بأن يرتقوا في وظائف تعطي دخلا إضافيا .

الفصل الخامس

التنائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تطرقت الدراسة الى مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية وكحالة عملية دراسة على الشركات العاملة في قطاع غزة ، وهدفت الدراسة الى معرفة هذا القطاع ودوره في الناتج المحلي ومساهمته في عملية التنمية وما هي المعوقات التي تعيق تطوره وتم مناقشة الفرضيات التالية :

- مدى مساهمة المكونات المادية في عملية التنمية الاقتصادية
- مدى مساهمة قطاع البرمجيات في عملية التنمية الاقتصادية
- هل زيادة استخدام شبكات الاتصالات يؤثر على التنمية الاقتصادية
- هل تساهم مهارات العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية .

وقد توصلت الدراسة الى ما يلي :-

أولاً النتائج:

كانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة على النحو التالي: -

1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العاملة في قطاع غزة هي شركات ذات حجم صغير جداً وأن 93% من هذه الشركات يعمل بها أقل من 5 موظفين وأن 88% من هذه الشركات يعمل بها مهندس واحد مختص في مجال تكنولوجيا المعلومات وأن 93% من هذه الشركات يعمل بها فني مختص في مجال تكنولوجيا المعلومات

المقدرات المادية:

2. ان المقدرات المادية وتوفرها يؤثر بنسبة 83.3% يشير الى أهمية توفر المكونات المادية لعمل شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسهم ذلك في زيادة إنتاجيتها وبالتالي توفير دخل مناسب للعاملين في هذه الشركات ولأصحابها.

3. هناك دور كبير لتوفر البرمجيات حيث تساهم بنسبة 82.3% وهذا يؤكد على أن البرمجيات تقدم حلول لزيادة الإنتاج وزيادة كفاءة العمل واتخاذ القرار المناسب مما ينعكس ايجاباً على زيادة دخل العاملين في مجال البرمجيات والشركات المنتجة لها.
4. تساهم شبكات الاتصال بنسبة 85.5% حيث تسهم شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي والخارجي وتساعد في توفير الوقت والجهد وتخفيض النفقات مما ينعكس ايجاباً على ايراد الشركات والأفراد ويوفر فرص عمل إضافية وجديدة للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة دخلهم.
5. امتلاك العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهارات شخصية وفنية يسهم بنسبة 78% في تحسين جودة منتجات الشركات ونيل رضى الزبائن وإخراج منتجات خاصة لهذه الشركات تحقق الميزة التنافسية

ثانياً: التوصيات:

1- على مستوى الشركات

- ضرورة دمج لعدد من الشركات المتقاربة في مجال البرمجيات لتحقيق الميزة التنافسية محلياً وعالمياً
- العمل على توفير الإمكانيات المادية المتطورة للشركات العاملة في هذا المجال لما له من أثر إيجابي على زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات.
- ضرورة مواكبة البرمجيات العالمية والعمل على توفير بدائل محلية متقاربة معها أو الخدمات التي تقدمها
- العمل على تطوير شبكات الاتصال بما يتلائم مع التطور العالمي في هذا المجال لأنه ينعكس ايجاباً على زيادة حجم التبادلات التجارية ويسهم في القفز على المعاملات التقليدية
- تقوم الشركات بتحفيز العاملين لديها على تطوير قدراتهم الفنية ومهاراتهم الشخصية والعمل على تدريبهم بالشكل المناسب لأنه يزيد من إنتاجيتها ويزيد من دخل الموظفين لديها

- البحث عن المتميزين واستقطابهم في هذا المجال لأنه يعزز من مكانة الشركة في السوق المحلي ويمكنها من التميز.

2- على مستوى الحكومة

- ☒ فتح أسواق للمنتج المحلي محلياً ودولياً
- ☒ تأهيل الكادر الفلسطيني في تخصصات مختلفة حسب حاجة السوق

1- التعليم

- عمل برامج دراسية للتوعية وتأسيس المفاهيم المعلوماتية لدى الطلبة منذ الصغر
- وضع برامج دراسية أكاديمية ملائمة لحاجة السوق
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية للتعاون مع القطاع الخاص من أجل تقديم منتج معلوماتي

2- الاقتصاد

- تفعيل دور التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية
- الاعتماد على اقتصاد المعرفة لتجاوز الحدود والحصار

3- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- تطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- رفع مستوى جودة وانتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

4- على مستوى القطاع الخاص والقطاع المعرفي

- زيادة الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات
- الاستثمار في قطاع التكنولوجيا ومنحه التمويل

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً: المراجع العربية

- احمد ، بسام .(2006 م). *دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية في منشآت الاعمال الفلسطينية . غزة ، فلسطين(رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية . غزة*
- سليم، أحمد. (2010م). *الادارة الاستراتيجية والميزة التنافسية في المنظمات الحديثة. ط1. القاهرة مصر:المكتب الجامعي الحديث*
- إبراهيم ،أحمد.(2009م). *الدفع بالنقود الإلكترونية الماهية والتنظيم القانوني. دراسة تحليلية مقارنة. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة*
- أبو ريان و أخرون . (2004م). *أفاق الإصلاح التربوي في مصر.المؤتمر العلمي السنوي لكلية التجارة بجامعة المنصورة . المنصورة ، مصر*
- القريشي ، محمد.(2007م). *علم اقتصاديات التنمية . ط1. الأردن :اثراء للنشر والتوزيع*
- الاسكوا ، (2007 م) . *دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.*
- بخارى ، عبلة.(2009م). *التنمية والتخطيط الاقتصادي . ط I . القاهرة.مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع*
- برس ، يورك . (2002م) . *الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات - سلسلة الإدارة العلمية . بيروت ، لبنان .مكتبة لبنان*
- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية. (2014م) . *تقرير سنوي .فلسطين*
- الجابري ، محمد .(1977م). *رؤية تقدم لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية. الدار البيضاء.المغرب : دار النشر المغربية*
- الجهاز المركزي للإحصاء. *المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (2014م).*
- الجهاز المركزي للإحصاء. *نتائج المسوح الاقتصادية. (2015م).*
- الجهاز المركزي للإحصاء، *أعداد خطوط الهاتف الثابت والمحمول . (2015م) .*
- الجهاز المركزي للإحصاء، *النتائج المحلي الإجمالي والقومي والاجمالي.(2015م) .*

- الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات المحلية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . (2010م).
- الحاج ، عماد .(2015م) . جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه الى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، الجامعة الإسلامية.غزة
- الجرجاوي ، زياد.(2010م) .القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان ،ط2 . غزة : مطبعة أبناء الجراح
- حشيش ، ماهر . (2005م). مدى تلبية الجامعات الفلسطينية لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر الإداريين في الاتحادات الصناعية . الخليل ،فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الخليل . الخليل
- حلاوة وصالح .(2010م). مدخل الى علم التنمية .ط1. عمان ، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع
- خلف ، فليح .(2006م).اقتصاد المعرفة .ط1. عمان ،الأردن: عالم الكتب الحديث
- عريقات ،حربي . (1992م).مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي.ط1. عمان ، الأردن :دار الفكر للنشر والتوزيع .
- الزركاني ، خليل.(2008م). دور التعليم الالكتروني في تطوير التعليم العالي. المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير البحث العلمي ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
- سوالمية ، عبد الرحمن.(2015م).استخدامات تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وانعكاساتها علي نمط الحياة في المجتمع الريفي دراسة ميدانية.
- عجمية و الليثي . (2001م). الاقتصاد والمعرفة . عمان ، الأردن :الصف للنشر والتوزيع .
- شهاب ، علي .(2011م). اهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد.مجلة دراسات البصرة ،32 (4) ، (261-265) .
- الشيبياني ، عبد الله .(2006م). التنمية والتغيير الحضاري.الرياض ،المملكة العربية السعودية : عالم الكتب
- الصادق، حنان . (2006م) التحديث المؤسسي وجودة المحتوى المعلوماتي، مجلة المعلوماتية ، 2 (6)، (81-86) .
- الصباغ ، عماد. (2000م) . نظم المعلومات ماهيتها مكوناتها. عمان ،الأردن :الصف للنشر والتوزيع
- طيبة ، عبد العزيز .(2013م) . تطوير مقارنة النمو المستديم في إطار الشريعة الإسلامية. المؤتمر العلمي العالي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي إسطنبول ، تركيا

- عبدالله ، عمر الطيب .(2009). دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية في السودان . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة العلوم والتكنولوجيا. الخرطوم . السودان
- علم الدين ، محمود.(1995 م). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعة الاتصال الجماهيري . الخرطوم، السودان: دار النشر العربي
- فروانة ، منذر .(2016 م). قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني الواقع والافاق . (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة الأزهر . غزة .
- القضاه ، حنان . (2007م) . أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات علي التطور الاداري في الجامعات الاردنية الرسمية . (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت . عمان.الاردن
- ياسين، محمود .(2010م) .واقع ممارسات التسويق بالعلاقات و أثرها في بناء الولاء كما يراها عملاء البنوك التجارية في محافظة اربد .(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك.أربد . الأردن
- متولي ، ناريمان . (1995م). اقتصاديات المعلومات دراسة الأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض الدول العربية الأخرى .القاهرة ، مصر . المكتبة الأكاديمية
- المحروق ، ماهر .(2009م) . دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية". ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية لتنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية .دمشق ، سوريا
- مرتضى ، عبد اللطيف .(2007 م). دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية. (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة حلوان . حلوان ، مصر
- نصر ، محمد .(2006م). إعادة اعتبار مفهوم التربية للإسلام. الاسكندرية، مصر :دار الكتب
- نور عرفه واخرين . (2015م) . قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرك التنمية المكبل . تقريرشبكة السياسات الفلسطينية .رام الله ، فلسطين

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Deaton, A., & Muellbauer, J. (1980). *Economics and consumer behavior*. Cambridge university press..
- Vu, K. M. (2011). ICT as a source of economic growth in the information age: Empirical evidence from the 1996–2005 period. *Telecommunications Policy*, 35(4), 357-372..
- Dimelis, S. P., & Papaioannou, S. K. (2011). ICT growth effects at the industry level: A comparison between the US and the EU. *Information Economics and Policy*, 23(1), 37-50.
- Xing, W., Ye, X., & Kui, L. (2011). Measuring convergence of China's ICT industry: An input–output analysis. *Telecommunications Policy*, 35(4), 301-313.
- Zuhdi, U., Mori, S., & Kamegai, K. (2012). Analyzing the role of ICT sector to the national economic structural changes by decomposition analysis: The case of Indonesia and Japan. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 65, 749-754.
- Frazier, J. (1985). A review of in vivo labels for studies of age determination and growth in amphibians and reptiles. *Herpetologica*, 222-227.
- Coe, N., & Jones, A. (Eds.). (2010). *The economic Geography of the UK*. Sage.
- Elliott, D. J., & Baily, M. N. (2009). *Telling the narrative of the financial crisis: Not just a housing bubble*. Brookings Institution.
- Moorthy, M. K., Tan, A., Choo, C., Wei, C. S., Ping, J. T. Y., & Leong, T. K. (2012). A study on factors affecting the performance of SMEs in Malaysia. *International journal of academic research in business and social sciences*, 2(4), 224.
- Ehmann, K. F., Bourell, D., Culpepper, M. L., Hodgson, T. J., Kurfess, T. R., Madou, M., ... & DeVor, R. E. (2005). *International assessment of research and development in micromanufacturing*. WORLD TECHNOLOGY EVALUATION CENTER INC BALTIMORE MD.
- Pohjola, M. (2002). The new economy: facts, impacts and policies. *Information Economics and Policy*, 14(2), 133-144.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة الأولية

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير اقتصاديات التنمية

تحكيم استبانة

الأخ الفاضل / حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يتشرف الباحث أن يضع بين يدي سيادتكم أداة هذه الدراسة وهي عبارة عن استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الموسومة بعنوان: -

(مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية على الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة)

وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بالجامعة الإسلامية.

لذا يرجو الباحث منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية ووضع درجة الموافقة من (1-4) التي ترونها مناسبة والتي تعبر عن رأيكم، علماً بأن البيانات ستستخدم لأغراض الدراسة فقط.

شاكرين لكم تعاونكم للوصول الى نتائج تخدم المجتمع الفلسطيني.

والله ولي التوفيق

الباحث

نشأت خليل عايش

تعريف (ict) يقصد به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

القسم الأول

أولاً: -البيانات الخاصة بالمؤسسة

- 1- نوع العملالقطاععدد العامل في المؤسسة(1-5)،(6-11)،
(11-20)، (21 فأكثر)
- 2- عدد العاملين في ICTتاريخ التأسيس
- 3- عدد المهندسينعدد الفنيين
- 4- نسبة نفقات الشركة في مجال ICT.....%

ضعيفة	محدودة	متوسطة	قوية	المحور الثاني: - البرمجيات
				1- تسهم البرمجيات في تقديم حلول للمشكلات التي تزيد من إنتاجية الشركات
				2- تمكن البرمجيات المستخدمة من تبادل المعلومات بين العاملين
				3- تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العمل
				4- تمكن البرمجيات الحديثة من الاحتفاظ بقواعد بيانات ونظم معلومات لدعم اتخاذ
				5- تسهم انتاج البرمجيات محلياً في خفض معدلات الانفاق على البرمجيات الجاهزة وصيانتها
				6- تتيح أنظمة ict للأفراد انتاج برمجيات وبيعها لجهات مختلفة
				7- تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العاملين مما يتيح لهم فرصاً إضافية لزيادة دخلهم

ثانياً: - البيانات التخصصية: -

أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة عن عبارات هذه الاستبانة وذلك بوضع علامة (✓) في الخانة

التي تمثل وجهة نظرك نحو كل عبارة من العبارات.

ضعيفة (1)	محدودة (2)	متوسطة (3)	قوية (4)	المحور الأول: مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في زيادة الإنتاجية المكونات المادية
				1- يسهم توافر الإمكانيات المادية لقطاع ICT في تحقيق الأداء المستهدف في الشركات
				2- توفر الإمكانيات المادية يساعد على توفير الوقت والجهد
				3- يسهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة مرونة إدارة العمل
				4- تشجيع الإمكانيات المادية على تطوير الإنتاج بشكل مستمر
				5- تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز دخل الفرد
				6- تقلل الامكانيات المادية من الاعتماد على الأيدي العاملة مما يزيد من متوسط دخل الفرد
				7- يسهم ict في المساهمة في أعمال إدارية توفر دخلاً إضافياً

ضعيفة	محدودة	متوسطة	قوية	المحور الثالث: - شبكات الاتصال
				1- تسهم شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادلات التجارية (محلياً ودولياً)
				2- تسهل شبكات الاتصال سرعة الوصول الى المعلومات
				3- يزيد تعدد شبكات الاتصال من كفاءة الشركات في عمليات التوريد وسرعة تقديم الخدمة
				4- يسهم الموقع الالكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة وتحسين الخدمة المقدمة
				5- توفر شبكات الاتصال يساعد على توفير الوقت والجهد
				6- يتيح تنوع شبكات الاتصال في إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة دخل الفرد
				7- تسهم ict في تمكين العاملين في العمل عبر الانترنت بأجر

ضعيفة	محدودة	متوسطة	قوية	المحور الرابع: مهارات العاملين
				1- تسهم المهارات الشخصية التي يمتلكها العاملون في الشركات في تحقيق قيمة ورضا المستفيد
				2- تسهم المهارات الفنية لدى كادر ICT في تقديم منتجات جديدة وتمييزه
				3- تحقيق المهارات الفنية لدى العاملين في شركات ICT في تحسين جودة منتجات الشركات
				4- يمتلك قطاع شركات ICT منتجات خاصة بها تحقق لها ميزة تنافسية
				5- تسهل شبكة العلاقات التي تمتلكها كادر ICT في تنويع المنتجات وتحسينها
				6- يمتلك العاملون قدرات تمكنهم من التكيف والتأقلم مع التغيرات في بيئة الشركات
				7- يمتلك العاملون مهارات تساعدهم في المشاركة في صنع القرار
				8- تسهم CT في توفير فرص عمل جديدة تزيد من دخل الفرد
				9- تسهم CT في زيادة مهارات العاملين للتدوير الإداري في وظائف أعلى تزيد من دخل الفرد
				10- تسهم CT في زيادة الإبداع وبالتالي الحصول على مكافآت تحفيزية

ملحق رقم (2): الاستبانة النهائية

يقصد ب (ICT) هو (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

أولاً: -البيانات الخاصة بالمؤسسة

- 1- عدد العاملين في المؤسسة (1-5)، (6-10)، (11-15)، أكثر من 15
- 2- عدد المهندسين (1-5)، (6-10) (أكثر من 10)
- 3- عدد الفنيين (1-5)، (6-10) (أكثر من 10)

ثانياً: -البيانات التخصصية:

أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة عن عبارات هذه الاستبانة وذلك بوضع علامة (✓) في الخانة التي تمثل وجهة نظرك نحو كل عبارة من العبارات .

ضعيفة جداً (1)	ضعيفة (2)	متوسطة (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق بدرجة كبيرة جداً (5)	المحور الأول: مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في زيادة الإنتاجية المكونات المادية
					1- يسهم توافر الإمكانيات المادية لقطاع ICT في تحقيق الأداء المستهدف في الشركات
					2- يساعد توافر الإمكانيات المادية على توفير الوقت والجهد
					3- تشجع الإمكانيات المادية على تطوير الإنتاج بشكل مستمر
					4- يسهم استخدام أجهزة الحاسوب في زيادة مرونة العمل
					5- تساعد حداثة التقنيات المستخدمة على تطوير منتجات جديدة تعزز دخل الفرد.
					6- تقلل الإمكانيات المادية من الاعتماد على الأيدي العاملة مما يزيد من متوسط دخل الفرد.
					7- يسهم ICT في أعمال إدارية توفر دخلاً إضافياً

ضعيفة جدا (1)	ضعيفة (2)	متوسطة (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق بدرجة كبيرة جدا (5)	المحور الثاني: البرمجيات
					1--تسهم البرمجيات في تقديم حلول للمشكلات التي تزيد من إنتاجية الشركات
					2-تمكن البرمجيات المستخدمة من تدفق المعلومات بين الاطراف ذات العلاقة
					3- تمكن البرمجيات المستخدمة في المؤسسة من زيادة كفاءة العمل
					4-تمكن البرمجيات الحديثة من الاحتفاظ بقواعد بيانات ونظم معلومات لدعم اتخاذ القرار
					5-يسهم إنتاج البرمجيات محلياً في خفض الإنفاق على البرمجيات الجاهزة وصيانتها.
					6-تتيح ICT للأفراد إنتاج برمجيات وبيعها لجهات مختلفة.
					7-تمكن البرمجيات المستخدمة من زيادة كفاءة العاملين مما يتيح لهم فرصاً إضافية لزيادة دخلهم.

ضعيفة جدا (1)	ضعيفة (2)	متوسطة (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق بدرجة كبيرة جدا (5)	المحور الثالث: شبكات الاتصال
					1- تسهم شبكات الاتصال في زيادة حجم التبادلات التجارية (محلياً ودولياً)
					2- تسهل شبكات الاتصال سرعة الوصول إلى المعلومات.
					3- يزيد تعدد شبكات الاتصال من كفاءة الشركات في عمليات التوريد وسرعة تقديم الخدمة

					4- يسهم الموقع الإلكتروني والصفحات التفاعلية في زيادة الثقة بالخدمة المقدمة.
					5- يساعد توفر شبكات الاتصال على توفر الوقت والجهد.
					6- يتيح تنوع شبكات الاتصال في إيجاد فرص عمل جديدة تسهم في زيادة دخل الفرد.
					7- تسهم CT في تمكين العاملين بالعمل عبر الانترنت بأجر

ضعيفة جدا (1)	ضعيفة (2)	متوسطة (3)	موافق بدرجة كبيرة (4)	موافق بدرجة كبيرة جدا (5)	المحور الرابع: مهارات العاملين
					1- يمتلك العاملون مهارات شخصية تسهم في تحقيق قيمة ورضا للمستفيد.
					2- تسهم المهارات الفنية لدى كادر ICT في تقديم منتجات جديدة ومتميزة
					3- تساعد المهارات الفنية لدى العاملين في شركات ICT في تحسين جودة منتجات الشركات
					4- يمتلك قطاع شركات ICT منتجات خاصة بها تحقق لها ميزة تنافسية
					5- تسهل شبكة العلاقات التي تمتلكها كادر ICT في تنويع المنتجات وتحسينها
					6- يمتلك العاملون قدرات تمكنهم من التكيف والتأقلم مع التغيرات في بيئة الشركات
					7- يمتلك العاملون مهارات تساعدهم في المشاركة في صنع القرار
					8- تسهم ICT في توفير فرص عمل جديدة تزيد من دخل الفرد
					9- تسهم ICT في زيادة مهارات العاملين للتدوير الإداري في وظائف أعلى تزيد من دخل الفرد
					10- تسهم ICT في تكوين المناخ التنظيمي الملائم لزيادة الإبداع لدى العاملين

ملحق رقم (3): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	التخصص	مكان العمل
-1	د. عبد القادر مسلم	إدارة أعمال	كلية فلسطين التقنية
-2	د. منصور الأيوبي	إدارة أعمال	كلية فلسطين التقنية
-3	د. هيثم عايش	إدارة مالية	كلية فلسطين التقنية
-4	د. اياد الدجني	أدارة تربوية	الجامعة الاسلامية
-5	د. جابر أبو جامع	اقتصاد	وزارة التربية والتعليم
-6	د. حاتم أبو زائدة	فسيولوجي	مركز أبحاث المستقبل
-7	د. عماد عدوان	إدارة أعمال	كلية فلسطين التقنية
-8	د. ميرفت راضي	إدارة أعمال	كلية فلسطين التقنية